مجلة معهد الإمام الشاطبي

أُسُسُ الاخْتِيَارِ من القِرَاءَاتِ في كِتَابِ "إِعْرَاب القِرَاءات السّبع وعِلَلِها" لابنِ خَالوَيْه

إعداد

د.سلطان بن عوّاض العوفي

أستاذ مساعد بقسم اللغويات، كلية اللغة العربيّة، الجامعة الإسلاميّة

- من مواليد عام ١٣٩٤هـ ، بالمدينة المنورة.
- تخرج في كلية اللُّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة ، بالمدينة المنورة ، عام ١٤١٧ه ، ونال شهادة الماجستير منها بقسم اللُّغويات عام ١٤٢٢ه ، بأطروحته:"مسائل التّصريف في كتاب الحجّة لأبي علي الفارسي ، جمعا ودراسة" ، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: "المسائل النّحويّة والصّرفية في كتاب الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقّن ، جمعا ودراسة".
- من أعماله المنشورة: "المُسْتَشْهدُ به نَحويًا من كَلام عُمَرَ بن الخطّاب رضي الله عنه" ، "اللُّغة المكتوبة في مواقع التّواصل الاجتماعي الواقع والمأمول" ، "مَنْهَجُ ابن مَالك في تَرتيب أَبوابِ الأَلفيّة ، "التّعْويضُ عَن نَقْلِ الحَرَكَةِ في اللُّغةِ العَرَبيّةِ أَحْكَامُه وأَلْفَاظُه".
- البريد الشّبكي : sultanhh77@gmail.com

الملخَّص

تناول هذا البحث ظاهرةً برزت في كتاب «إعراب القراءات السَّبع وعللها لابن خالويه»، وهي مسألة الاختيار، حيث اهتمَّ ابن خالويه في أثناء توجيهه بالاختيار من بين الأوجه الواردة في اللفظ الواحد، معتمدًا على أسس كشف عنها هذا البحث.

واختيارات ابن خالويه هذه هي من اختيارات النُّحاة التي غرضها بيان ما وافق الأشهر والأقيس في اللُّغة، وليست كاختيارات القراء التي يعتمدون فيها على الأصحِّ في الرِّواية بغرض اختيار وجه في القراءة يلتزم به.

وتضمَّن البحث فصلين، عنوان الأوَّل: تصنيف وعرض أسس الاختيار الواردة في إعراب القراءات، وجاءت فيه الأسس مصنَّفة في ستَّة مباحث.

أمَّا الفصل الثَّاني فعنوانه: دراسة منهجيَّة لأسس الاختيار الواردة عند ابن خالويه، وفيه درست تلك الأسس دراسة وصفية منهجيَّة تناولت منهج ابن خالويه في العرض والأسلوب، ومنهجه في استخدام تلك الأسس، وبيان مدى تأثره بغيره في الاختيار وتأثيره.

الكلمات المفتاحية: القراءات السبع، الاختيار، ابن خالويه، إعراب القراءات.

المقدِّمة

الحمد لله الذي رحم عباده بأن أنزل لهم كتابًا من عنده بلسان عربي مبين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الخلق وإمام الفصحاء، محمَّد بن عبدالله، وعلى آله الطَّاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين، أمَّا بعد:

فمن المظاهر البارزة عند ابن خالويه في كتابه: «إعراب القراءات السَّبع وعللها»؛ الاهتمام بالاختيار من القراءات الواردة في اللفظ، وهي اختيارات مبنيّة على أسس متنوِّعة كان غرض هذا البحث الكشف عنها، وتصنيفها، وعرضها ودراستها.

وتلك الأوجه في أغلبها للمؤلِّف، وبعضها اختيارات منقولة عن غيره من العلماء، وذلك يدل على مدى اهتمامه بهذا الأمر، متجاوزًا في كتابه مجرد التَّوجيه لتلك القراءات المختلفة.

وكان الدَّافع لاختيار هذا الكتاب تحديدًا دون غيره من كتب الاحتجاج هو بروز هذه الظاهرة واهتمام ابن خالويه للتعليل لها، كما ذكرت آنفًا، وهو ما ميَّزه عن غيره من المحتجين للقراءات ممن عاصره، وكان لهم قصب السبق في هذا الميدان، كأبي علي الفارسي[1].

وأيضا لمكانة ابن خالويه في علم القراءات وشهرته لغويًّا ونحويًّا؛ أثر في اختيار كتابه، فهو تلميذ ابن مجاهد، وله مؤلفات عدة في القرآن وقراءاته، ومن ذلك كتاب «البديع في القراءات السَّبع وقراءة يعقوب»، وكَتَبَ ابن خالويه في حواشيه شواذ القراءة، وجردها بعضهم عنه، وطبعت مجردة، و«إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»[2].

---

(١) صاحب كتاب «الحجة للقراء السبعة»، ولم يكن الاختيار ظاهرًا في احتجاجه. ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته ص٣٨٧، والتَّوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة ص٣٢١.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢٩-٥٣٠.

والاختيار في القراءات له أسس عدة، وأغراض مختلفة، فاختيارات الأئمَّة من القرَّاء تعتمد على الأصح في الرِّواية، وذلك بغرض نقل ما هو أصح وأشهر فيها، يؤكد ذلك ما نقل عن الإمام نافع أنَّه قرأ على عدد من التَّابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذه، وما شذَّ فيه واحد تركه حتَّى اختار هذه القراءة(١)، واختار الكسائي قراءته مما قرأه على حمزة وعلى غيره(٢).

وعلى منهج الاختيار اعتمد ابن مجاهد في كتابه «السَّبعة» ليثبت فيه أصحَّ وأشهر القراءات، وفق مقاييس وأسس سار عليها، أشار إليها بقوله: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشَّام، خلفوا التَّابعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سمَّيت، وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفًا شاذًّا فيقرأ به، من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل مفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام»(٣).

وبعد ابن مجاهد أتى المحتجون للقراءات والموجهون لها من علماء اللغة، فاستعملوا الاختيار في توجيهاتهم واحتجاجهم، وعندهم توسَّعت تلك الأسس فتجاوزت صحة الرواية وشهرتها إلى ما تميَّزوا به من علوم اللغة، فراعوا أقيسة تلك العلوم في ذلك، وراعوا كذلك المعنى في التَّفسير، وغير ذلك، وغرضهم في ذلك بيان أي هذه الأوجه أقرب إلى تلك الأقيسة المطردة في لغة العرب، وبيان أقرب المعاني المراد في مثل ذلك، وليس الغرض القدح في أحد تلك الأوجه، فهم ينصُّون مع اختيارهم إلى أن الكل ثابت صحيح، وهذا ما سيظهر عند ابن خالويه

(١) ينظر: السَّبعة ص٦١-٦٢، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٤٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٧، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤١٧، والاختيار عند القراء مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات ص٧٧-١١٥.

(٢) ينظر: السَّبعة ص٧٨.

(٣) السَّبعة ص٨٧، وللتوسع في معرفة أسس اختيار القراء عند ابن مجاهد ينظر بحث: مقاييس ابن مجاهد في اختيار السبعة ص/ ١٩٥، ٢٠٧-٢١٥.

في هذا البحث.

جاء عنوان هذا البحث كما يلي: (**أُسُسُ الاخْتِيَارِ مِن القِراءَاتِ في كِتَابِ إعْرَابِ القِرَاءَاتِ السَّبعِ وَعِلَلِها لابنِ خَالوَيْه**)، وكنت أريد أن أجعل الأسس مضافة إلى ابن خالويه، فأقول: أسس ابن خالويه، لكني فضَّلت ربطها بكتابه حتَّى تدخل الأسس التي ينقلها ويحتج بها مما ورد عن غيره، والعنوان المختار هو الأنسب مراعاة لهذا القصد.

كذلك اخترت لفظ (الاختيار) دون مرادفات له، نحو: التَّرجيح بين القراءات؛ لأنَّه اللفظ الغالب في أسلوب ابن خالويه حينما يريد ترجيح وجه على وجه، ولارتباطه بالقراءات أكثر من غيره.

وجعلت البحث لذلك وفق التَّقسيم التَّالي:

أولًا: المقدِّمة، وفيها الحديث عن أهمية البحث، والدوافع وراء اختياره، وكذلك بيان منهجه، وخطته، إضافة إلى بيان الدراسات السابقة.

ثانيًا : صلب البحث، وجعلته في فصلين:

الفصل الأوَّل: تصنيف وعرض أسس الاختيار الواردة في إعراب القراءات وفيه ستَّة مباحث:

المبحث الأوَّل: الاختيار على أساس الرواية: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مراعاة إجماع السَّبعة في آية أخرى.

المطلب الثاني: مراعاة ما عليه أكثر القرَّاء السَّبعة.

المطلب الثالث: مراعاة قراءة أهل المدينة والحجاز.

المطلب الرابع: مراعاة ما اتفق عليه السبعة.

المبحث الثَّاني: الاختيار مراعاةً لقواعد اللُّغة والنَّحو والصَّرف: وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأول: الاختيار مراعاة لأسلوب القرآن اللُّغوي: وفيه:

أ ـ مراعاة الاستعمال القرآني للفظ نفسه في موضع آخر.

ب ـ مراعاة الاستعمال القرآني لأحد تصاريف اللفظ المختلف فيه.

ج ـ مراعاة الاستعمال القرآني لنظائر اللفظ المختلف فيه.

المطلب الثاني: الاختيار مراعاة للمطَّرد والأشهر في اللغة.

المطلب الثالث: مراعاة الأصل في الاستعمال اللغوي.

المطلب الرابع: مراعاة موافقة اللغة الأفصح: وفيه:

أ ـ مراعاة لغة النَّبي ﷺ.

ب ـ مراعاة لغة قريش.

ج ـ مراعاة لغة أهل الحجاز.

المطلب الخامس: مراعاة توافق الحكم النَّحوي للَّفظين المتشابهين في موضع واحد.

المطلب السادس: اختيار ما سلم من التَّقدير.

المبحث الثَّالث: الاختيار على أساس المعنى: وفيه ستَّة مطالب:

المطلب الأول: مراعاة أوسع المعاني الذي يشمل غيره.

المطلب الثاني: مراعاة أنسب المعاني.

المطلب الثالث: مراعاة الأبلغ.

المطلب الرابع: مراعاة معنى يوافق آية أخرى.

المطلب الخامس: مراعاة تناسب السِّياق العام للآية أو الآيات.

المطلب السادس: مراعاة قراءة غير سبعيَّة في ترجيح معنى دون غيره.

المبحث الرَّابع: الاختيار مراعاة لرسم المصحف.

المبحث الخامس: الاختيار مراعاةً للتَّناسب اللَّفظي: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مراعاة تناسب الألفاظ في الآية صرفيًّا.

المطلب الثاني: مراعاة تناسب رؤوس الآيات.

المبحث السَّادس: مرجحات من جهات أخر: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مراعاة اعتقاد أهل السنة.

المطلب الثاني: مراعاة إجماع الفقهاء.

المطلب الثالث: مراعاة تكثير الحروف ليكثر الأجر.

الفصل الثَّاني: دراسة منهجيَّة لأسس الاختيار الواردة عند ابن خالويه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: منهجه في العرض والأسلوب.

المبحث الثَّاني: منهجه في استخدام تلك الأسس.

المبحث الثَّالث: تأثر ابن خالويه بغيره في الاختيار وتأثيره.

الخاتمة: وسطِّرت فيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.

ثم ذيَّلت البحث بقائمة المصادر والمراجع، وفهرس المواضيع.

وسرت في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي، وذلك بعد أن جمعت مواضع الاختيار من كتاب ابن خالويه، ثمَّ صنَّفتها، وعرضتها، مبيِّنًا وموضِّحًا كيف كان هذا الأساس المعتمد عليه في الاختيار سببًا للاختيار على رأي ابن خالويه؛ فقد تظهر بعض الأسس أو المواضع التي لا يسلَّم لابن خالويه فيها بما ذكر، ومع ذلك أصنفها وأعرضها؛ لأن الغرض عرض الأسس التي يراها.

وفي العرض أنقل نص ابن خالويه، وإذا تعددت النُّصوص نقلت بعضها وأحلت إلى نظائرها، وقد أصنِّف بعض تلك الأسس إلى فروع حسب ما تقتضيه، كما سيظهر.

ثم أعقبت ذلك بدراسة وصفيَّة عامة لتلك الأسس بيَّنت فيها منهج ابن

خالويه في عرضها واستخدامها، والحديث عن تأثُّره وتأثيره فيها.

من **الدراسات السابقة** التي طالعتها، ولها صلة بموضع الاختيار في القراءات ما يلي:

١ـ الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته، للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي.

٢ـ مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة، للدكتور محمد الحبيب العلاني.

٣ـ التَّوجيه النَّحوي والصَّرفي للقراءات عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة، للدكتورة سحر راضي.

٤ـ جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات وتحقيق اختياره في القراءة، للدكتور أحمد بن فارس السَّلوم.

٥ـ الاختيار عند القراء مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، تأليف: أمين بن إدريس فلاته.

وهناك أبحاث وقفت على عناوينها فقط، ولم أتمكن من الاطلاع عليها، ومنها:

١ـ اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات: جمع ودراسة، لجاسم الحاج محمد.

٢ـ اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة، للدكتور محمد موسى نصر.

٣ـ اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلاَّم في القراءات: جمعًا ودراسة، لعبد الباقي بن عبدالرحمن سيسي.

٤ـ الاختيار في القراءات القرآنية، للدكتور حمودي زين الدين.

٥ـ اختيارات مكِّي بن أبي طالب في كتابه «الكشف عن أوجه القراءات السَّبع»: دراسة موازنة، لمحمد بن ناصر يحيى.

تلك الدِّراسات التي وقفت عليها أو على عناوينها فقط مما له صلة بهذا البحث، ويلحظ المتأمل أن هذا البحث يتميز عنها بتناوله أسس الاختيار عند ابن خالويه، والكشف عنها، واستعراض مواضعها، وهو ما لم يعرض له في أي بحث من الأبحاث السابقة، التي تناولت الأسس والمعايير إما بشكل عام، أو مرتبطة بعالم معين غير ابن خالويه، أو مرتبطة بمستوى غير مستوى اختيارات الموجَّهين من علماء اللغة، وذلك كاختيارات القرَّاء التي لها أسس مختلفة.

وهناك دراسات أخرى لها ارتباط بابن خالويه وتوجيهه للقراءات، وكتابه إعراب القراءات السبع تحديدًا، وهي:

١ـ منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية في كتابه «إعراب القراءات السبع وعللها»، للباحث محمد سالم الملاحمة.

٢ـ «إعراب القراءات السَّبع وعللها» لابن خالويه: دراسة نحوية ولغوية، للباحث ياسر محمد نوري.

٣ـ توجيهات ابن خالويه الصَّوتية في القراءات القرآنية في كتاب «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»، للباحث: محمود مبارك عبد الله عبيدات.

ولم أظفر بأي بحث من هذه الأبحاث الثَّلاثة، وإنما وجدت عناوينها ومعلوماتها في بعض المواقع العلميَّة الالكترونيَّة.

ومما اطلعت عليه فيها ملخص البحث الأوَّل في موقع جامعة مؤتة الأردنيَّة، وعنوان البحث: منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية في كتابه «إعراب القراءات السَّبع وعللها»، والبحث جاء في تمهيد، وازن فيه الباحث بين كتاب إعراب القراءات وكتاب الحجة المنسوب لابن خالويه، وعرض للتَّعليل اللغوي عند ابن خالويه، واعتقاده المذهبي، وأثر الكتاب في الدراسات القرآنية واللغوية اللاحقة عليه، وتناول كذلك الرواية اللغوية عند ابن خالويه، ومصادره في كتابه،

وبعض ملامح الفكر النحوي عنده.

ثم بعد ذلك صلب البحث وجعله في ثلاثة فصول، عرض في الفصل الأول لقضايا المستوى الصوتي، كظواهر الإدغام والإبدال والإتباع الحركي، والهمز، وفي الفصل الثاني عرض لقضايا المستوى الصرفي، المتمثل في بنية الأفعال والأسماء، والمصادر، والمشتقات، وصيغ الجموع، والتصغير، ونحو ذلك، أمَّا الفصل الثالث فعرض فيه للمستوى النحوي، وما يتعلق بمستوى التركيب، كأحكام المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.

وواضح مما ذكر عدم حديثه عن ظاهرة الاختيار وأسسها عند ابن خالويه.

وأودُّ أن أذكر هنا أن هذا البحث يختلف مضمونه عن عنوانه من خلال ما وقفت عليه، فالعنوان يوحي بأنَّه سيتحدث عن منهج ابن خالويه في توجيه القراءات وهذا يتطلب أن يتناول الأمور المنهجية في التَّوجيه، مثل كيفية استخدام الأدلة النَّحوية كالسَّماع والقياس في التوجيه، ومنهجه في إيراد الشَّواهد، وأنواعها، وكذلك منهجه في كيفية التَّوجيه والتَّعليل، وتأثره بغيره، ويربط ذلك بالكتاب مباشرة، وليس بابن خالويه بشكل عام، وواضح مما ذكر في الملخص أنَّه لم يعرض لشيء من ذلك، وإنَّما تناول تلك التَّوجيهات حسب أنواعها وفق مستويات اللغة.

وما ورد في مضمون هذا البحث -مما تقدَّم ذكره- هو ما يجب أن يعرض له في البحث الثَّاني، الذي عنوانه: «إعراب القراءات السَّبع وعللها» لابن خالويه، دراسة نحوية ولغوية، فمن عنوانه يتضح أنَّه سيتناول التوجيهات حسب المستويات التي حددها.

والبحث الثَّالث يتناول التوجيه أيضًا وفق المستوى الصَّوتي في كتاب «إعراب ثلاثين سورة».

بقي أن أشير إلى **أهم الصُّعوبات التي واجهتني** في كتابة هذا البحث، والمتمثِّلة

في النسخة المطبوعة من كتاب إعراب القراءات السَّبعة، حيث واجهتني فيها مشكلتان؛ الأولى أنَّها طبعة اعْتُمِدَ في التَّحقيق فيها على نسخة مخطوطة وحيدة، وفيها خروم في مواضع عدة، وقد تغلبت على هذه المشكلة بأن جعلت البحث يدور حول الأسس بشكل عام، فهي دراسة منهجية، تعتمد على العرض، فيكفي النَّص فيها عن نظيره، وما فقد من نصوص لا أشك أن لها نظائر تشترك معها في الأساس نفسه اعتمد عليها في هذا البحث، وصنِّفت تحت أحد تلك الأسس.

والمشكلة الأخرى هي كثرة الأخطاء فيها، وبدا ذلك ظاهرًا، حتَّى وقع الخطأ في بعض آيات الذكر الحكيم[1]، وعمدت إلى تصويب كثير من النصوص التي نقلتها، والتَّعليق على ذلك في الحاشية.

وفي ختام هذه المقدَّمة أكرر حمدي وشكري لله تعالى، راجيًا منه سبحانه العفو عمَّا كان من زلل، وألاَّ يحرمني الأجر والتَّوفيق والقبول في الدُّنيا والآخرة.

وصلَّى الله وسلَّم على خير الخلق أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

(١) وقد كتب في ذلك الدكتور إبراهيم القرشي عثمان بعنوان: مراجعة تحقيق «إعراب القراءات السَّبع وعللها» لابن خالويه.

الفصل الأوَّل

تصنيف وعرض أسس الاختيار الواردة في إعراب القراءات

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: الاختيار على أساس الرواية

تعتمد الأوجه المرويَّة في قراءة القرآن الكريم على الرِّواية، ولا مجال للقياس أو الاجتهاد فيها، وهذا ما أكَّده ابن خالويه في كثير من المواضع، كقوله: « القراءة سنَّة لا تحمل على قياس العربيَّة، إنَّما يتَّبع بها الأئمة»[(١)]، وقوله: «القراءة سنَّة يأخذها آخر عن أوَّل، ولا تحمل على قياس العربيَّة، ومن فعل ذلك كان عند العلماء معيبًا مبتدعًا» [(٢)].

ومن أهم ما يميِّز قراءات الأئمَّة السَّبعة عن قراءات غيرهم صحة السَّند، وهو أهم أسس اختيار ابن مجاهد للقراءات السبع في كتابه[(٣)].

وهنا يُتَسَاءل: كيف يكون التَّرجيح بين الأوجه الواردة عن السَّبعة على هذا الأساس، والحال كما تقدَّم؟

والجواب: أن ذلك يكون بمراعاة الأكثر في الرِّواية، بأن تضم رواية بعضهم إلى بعض لتكون هي الأغلب في مقابل غيرها، أو تقدَّم قراءة بعضهم لاعتبارات معيَّنة كما سيأتي، وصنَّفت ما أتى عند ابن خالويه في أربعة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مراعاة إجماع السَّبعة في آية أخرى:

والمقصود بذلك هو أنَّه قد يقع اختلاف السَّبعة في لفظ، ويتفقون على وجه واحد في اللفظ نفسه في موضع آخر، فيُرَجَّح في الموضع الذي اختلفوا فيه ما وافق

(١) إعراب القراءات ٢/ ١١١.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ١٦٥.

(٣) ينظر: السبعة ص/ ٨٧، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته ص/ ١٧١، ومقاييس ابن مجاهد في اختيار السبعة ص/ ١٩٥، ٢٠٧-٢١٥.

إجماعهم في الموضع الآخر، مثال ذلك قول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة:٢٤٦]: «قرأ نافع وحده: ﴿عَسِيتم﴾، بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لإجماع الجميع على قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء:٨] »[(١)].

ومثل هذا وقع في مواضع كثيرة[(٢)].

المطلب الثاني: مراعاة ما عليه أكثر القرَّاء السَّبعة:

بنى ابن خالويه بعض اختياراته على مراعاة الأكثر ورودًا عند السَّبعة، فقدَّمه على ما انفرد به أحدهم أو اثنان منهم، أو على ما روي عن أحد السَّبعة في إحدى الرِّوايات، وفي هذا مراعاة للأكثر في الرواية كما يظهر.

ومما ورد في ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تبارك وتعالى: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود:٤٠]: «روى حفص عن عاصم: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ﴾، منونًا، وكذلك في المؤمنون، وقرأ الباقون مضافًا ... والاختيار الإضافة لاجتماع الناس عليها»[(٣)].

ويقول في اختلاف القراء في فتح الباء وكسرها من (يسبّح)، في قول الله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور:٣٦]: «قرأ عاصم -في رواية أبي بكر- وابنُ عامر: ﴿يُسَبَّحُ له﴾ على مالم يسم فاعله ... وقرأ الباقون: ﴿يُسَبِّحُ﴾، بكسر الباء ... والاختيار ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء؛ لأن فتح الباء ما روي إلا عن عاصم وابن عامر، وقد روي عن عاصم الكسر أيضًا»[(٤)].

---

(١) إعراب القراءات ١/ ٩٥-٩٦.

(٢) ينظر: إعراب القراءات: ١/ ١٦٨، ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٨٢، ٣١٠، ٢/ ٤٨، ١١٥، ٢٠٨، ٣١٦.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٢٨٠.

(٤) إعراب القراءات ٢/ ١٠٩-١١٠.

المطلب الثالث: مراعاة قراءة أهل المدينة والحجاز:

المدينة المنورة عاصمة الإسلام الأولى، وبها أقام النَّبي ﷺ بعد مهاجره، واستمرت مركزًا سياسيًّا وثقافيًّا في أغلب عصر الخلافة الرَّاشدة، يدعم ذلك وجود أغلب الصَّحابة رضوان الله عليهم بها، ولم تزل مكانتها الثقافية حتى بعد انتقال مركز السِّياسة إلى مدن أخرى؛ لذا كانت مرجع الرِّواية الأصح، ولما عليه أهلها من عمل ورواية مراعاة عند الفقهاء؛ ولهذا قدَّم ابن مجاهد أئمَّة قراء المدينة عند حديثه عن القراء، قائلا: «فأول من أبتدئ بذكره من أئمة الأمصار من قام بالقراءة بمدينة رسول الله ﷺ ؛ وإنَّما بدأت بذكر أهل المدينة لأنَّها مهاجر رسول الله ﷺ، ومعدن الأكابر من صحابته، وبها حُفِظَ عنه الآخر من أمره»[(١)].

وكذلك قدَّم الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قراءةَ أهل المدينة[(٢)]، ووصف الإمامُ مالك وغيرُه من الأئمَّة قراءةَ أهل المدينة بأنَّها سنَّة[(٣)].

والحجاز يضم المدينة ومكة وهو مكان إقامة أكثر الرُّواة من الصَّحابة ومن أخذ عنهم.

وقد نقل ابن خالويه اختيارا لابن مجاهد مَبْنِيًّا على هذا الأساس، وذلك في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾ [هود:٤٦] حيث قال: «قرأ الكسائي وحده: ﴿إِنَّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾ ... وقرأ الباقون: ﴿عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾... قال ابن مجاهد: والاختيار الرَّفع على قراءة أهل المدينة والحجاز، قال: ولو كان النَّبيُّ

(١) السَّبعة ص/ ٥٣.

(٢) ينظر: مسائل الإمام أحمد بن حنبل ص/ ٨٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ص/ ١٥٣.

(٣) ينظر: السَّبعة ص/ ٦٢، والتسهيل لعلوم التَّنزيل ١/ ٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٨.

ﷺ قد حُفِظَ عنه: ﴿إِنَّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾ لكان أهل المدينة أحفظ لها من غيرهم؛ لأنها مهاجر رسول الله ﷺ» (١).

المطلب الرابع: مراعاة ما اتفق عليه السبعة:

يبنى ابن خالويه بعض اختياراته على اتفاق السَّبعة، وذلك حينما يستطرد بذكر بعض القراءات غير السَّبعية في كتابه هذا المخصص لتوجيه القراءات السَّبعيَّة، ومن ذلك قوله في توجيه الأوجه الواردة في قول الله تعالى: ﴿لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى:١٨،١٩] : «والقراء جميعا يقرؤون: ﴿لَفِي ٱلصُّحُفِ﴾، بضمتين إلا ابن عبَّاس، فإنه قرأ في قوله تعالى:(صُحْفِ إبراهيم)، خفيفًا، وكذلك روى وهيب عن هارون عن أبي عمرو: (صُحْفِ إبراهيم)، وهذه كلها من الشَّواذ، والاختيار في قراءتهم جميعا: ﴿ٱلصُّحُفِ﴾» (٢).

(١) إعراب القراءات ١/ ٢٨٣.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٤٦٨.

المبحث الثاني
الاختيار مراعاةً لقواعد اللُّغة والنَّحو والصَّرف

إنَّ أكثر ما ورد من الاختيارات عند ابن خالويه في كتابه هذا داخل تحت هذا القسم؛ وذلك لأنَّ تعدد القراءات ما هو إلا وجه من وجوه تعدد لغات قبائل العرب، وكما كان أساس مفاضلة العلماء في القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة مبنيًّا على استقراء لغات قبائل العرب، فيراعون الأكثر منها في الاستعمال، أو الأفصح، أو الأصح في القياس، كان ذلك ممتدًا إلى القراءات التي هي مظهر من مظاهر اختلاف تلك اللغات.

وقد قسمت ما يدخل تحت هذا إلى ستَّة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: الاختيار مراعاة لأسلوب القرآن اللغوي:

حَمْلُ وَجْهٍ على آخر في القرآن الكريم الغرض منه مراعاة الأشهر في استعمال القرآن الكريم؛ ذلك أنَّه يمثِّل اللغة الفصحى، وعنه نتجت اللغة الفصيحة التي سادت بين العرب بعد نزوله، جامعة مظاهر عدة من مظاهر لغات العرب المختلفة في مستوى لغوي متميز، وأثَّرت لغة القرآن في كثير من العرب، روي عن علي ﷺ أنَّه قال: «ولولا أنَّ جبريل عليه السلام نزل بالنَّبر على النَّبي ﷺ ما همزنا»[(١)].

ولا شك أنَّ مراعاة الاستعمال الشائع فيه يعتبر من أقوى المرجحات اللغويَّة، لتميُّزه بصحَّة الرِّواية وتواترها.

ويصنَّف ما يدخل تحت هذا الأساس -حسب ما ورد عند ابن خالويه- إلى الأصناف الثلاثة الآتية:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠٨.

أ - مراعاة الاستعمال القرآني للّفظ نفسه في موضع آخر:

وذلك بأن يختار في الموضع المختلف فيه ما يوافق أسلوب القرآن واستعماله في موضع آخر، من ذلك قول ابن خالويه في توجيه القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ [طه:١٣٣]، فقال: «قرأ أبو عمرو ونافع وحفص عن عاصم بالتَّاء؛ لتأنيث البيِّنة، وقرأ الباقون بالياء؛ لأن تأنيث البيِّنة غير حقيقي؛ ولأنك قد حجزت بين البيِّنة والفعل بحاجز، والاختيار التَّاء؛ لأنَّ بعض القرآن يشهد لبعض، وكان جماعة من الصحابة والتابعين يحتجون لبعض القرآن على بعض، قال الله تعالى: ﴿جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيِّنة:٤]، فهذا شاهد ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾»[(١)].

ب - مراعاة الاستعمال القرآني لأحد تصاريف اللَّفظ المختلف فيه:

والمقصود أن يراعى في الاختيار من الأوجه المختلف فيها ما يناسب موضعًا آخر يدل على رجحانه لموافقته له في التَّصريف، لا أنَّه موافق له في الصيغة، كقوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [الحج:٣١]: «قرأ نافع: ﴿فَتَخَطَّفه الطَّير﴾ ... وقرأ الباقون: ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾، مخفَّفا، وهو الاختيار؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ﴾ [الصَّافات:١٠]، ولم يقل: اختطف.

وقد وافق نافع الجميع على التخفيف في قوله: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ﴾ [البقرة:٢٠]، والقرآن يشهد بعضه لبعض، وإن كانت اللغتان فصيحتين»[(٢)].

ومن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ [الحج:٣٠] : «قرأ حمزة والكسائي بفتح الحاء والياء، والباقون: ﴿يُلْحِدُونَ﴾، بالضم، وهو الاختيار؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، والإلحاد مصدر ألحد يُلحدُ، وإن كانت الأخرى جيدة»[(٣)].

---

(١) إعراب القراءات ٢/ ٥٧-٥٨.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٧٧.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٣٥٩-٣٦٠.

ومنه أيضا قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النِّساء:١٠]: «قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بضم الياء، وقرأ الباقون بفتح الياء، وهو الاختيار؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصَّافات:١٦٣] »[(١)].

ج - مراعاة الاستعمال القرآني لنظائر اللفظ المختلف فيه:

والمقصود أن يعتمد في الاختيار على حمل اللفظ المختلف فيه على نظائره في القرآن الكريم، فيرجح ما وافق النظير في موضع آخر، ومن ذلك قول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف:٩٨] : «قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بإسكان الواو جعلوه نسقًا، كقولك: لقيت زيدًا أو عمرًا.

وقرأ الباقون: ﴿أَوَأَمِنَ﴾، بفتح الواو، جعلها واوًا وأدخلت عليها ألف الاستفهام ، وهو الاختيار؛ لأنه مثل قوله: ﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾ [الإسراء:٦٨] »[(٢)].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف:٩٤] : «قرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾، بالهمز، وقرأ الباقون بغير همز، فقال النَّحويون: هو الاختيار؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف غير مهموز، نحو: طالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت»[(٣)].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصَّافات:١٢٣]: «قرأ ابن عامر وحده برواية ابن ذكوان: ﴿وإنَّ ٱليَاسَ﴾ بوصل الألف، والباقون بالقطع، وهو الاختيار، لأنَّ الألف في أوَّل الأسماء الأعجمية لا تكون إلا مقطوعة، نحو: إسرائيل، وإبراهيم»[(٤)].

---

(١) إعراب القراءات ١/ ١٢٩.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٩٦.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٤١٨.

(٤) إعراب القراءات ٢/ ٢٤٩.

المطلب الثاني: الاختيار مراعاة للمطَّرد والأشهر في اللغة:

راعى العلماء الأكثر ورودًا في اللغة، وعليه بنوا قواعدهم وأقيستهم، وما خالفه من القليل النّادر فإنه يحفظ ولا يقاس عليه.

وابن خالويه في كثير من اختياراته بناها على موافقة الأشهر في الاستعمال اللغوي، وما هو موافق للقواعد المطردة المبنية على تلك الشهرة.

فمن مراعاته لما هو مشهور في الاستعمال اللغوي قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ﴾ [آل عمران:١٧٦]: «قرأ نافع وحده: ﴿يُحزِنْك﴾، بضم الياء في كل القرآن، إلا قوله تعالى: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وقرأ الباقون بفتح ذلك كله، وهما لغتان: حَزَنَ، وأَحْزَنَ، والاختيار حَزَنَ؛ لقولهم: مَحْزُون، ولا يقال: مُحْزَن[(١)]، تقول: حَزِنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وحَزَنًا» [(٢)].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ﴾ [النَّمل:٢٢]،: «قرأ عاصم وحده: ﴿فَمَكَثَ﴾، بالفتح، وقرأ الباقون: ﴿فَمَكُثَ﴾ بالضَّم، وهما لغتان، مَكَثَ ومَكُثَ، وحَمَضَ وحَمُضَ، وكَمَلَ وكَمُلَ، فهو ماكث وحامض وكامل، والاختيار (فَعَلَ) بالفتح؛ لأنَّ (فَعُلَ) بالضم أكثر ما يأتي الاسم على (فَعِيل)، نحو: ظَرُفَ وكَرُمَ فهو ظريف وكريم» [(٣)].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا﴾ [الكهف:٨١] : « قرأ ابن عامر وحده: ﴿رُحُمَا﴾، بضمتين، وكذا عبَّاس ونصر عن أبي عمرو، وقرأ الباقون : ﴿رُحْمًا﴾ ، خفيفًا، وهو الأكثر في كلامهم، مثل العُمُر والعُمْر،

(١) يقال: حَزِنَ زيدٌ، وحَزَنَه الأمر، واسم المفعول من (حَزَن): مَحْزُون، ويقال: أَحْزَنَه الأمر، ويقال في اسم المفعول منه: مُحْزَن. ينظر: الأفعال لابن القوطية ص٣٧، ٤٣، واللسان (حزن) ٣/ ١٥٨، فما ذكره ابن خالويه غير مسلَّم به، وقد يعتذر له بأنه يقصد أنَّ أحدهما أشهر من الآخر.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٢٣.

(٣) إعراب القراءات ٢/ ١٤٦.

والرُّعْب والرُّعُب»[١].

وأكثر من ذلك مراعاته للقواعد التي قررها النُّحاة، فقد تجاوز ما يدخل تحت هذا الأساس مما جمعته العشرين موضعًا، ولا يخفى أنَّ قواعد النَّحاة وأقيستهم مبنية على مراعاة الأشهر في اللغة.

فمن ذلك قول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ﴾ [يوسف:٦٢] : «قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿لِفِتْيَٰنِهِ﴾، وقرأ الباقون : ﴿لِفِتْيَتِهِ﴾، وهما جمعان جميعًا، غير أنَّ (فِتْيَة) جمع قليل، نحو: الغِلمَة والصِّبيَة، و(فِتْيَان) جمع كثير، مثل: غِلمان، وصِبيان، فينبغي أن يكون الاختيار : ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ﴾؛ لأنهم كانوا أكثر من عشرة، والجمع القليل لما بين الثلاثة إلى العشرة، ألم تسمع قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التَّوبة:٣٦]، يعني من الاثني عشر، ثم قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [التَّوبة:٣٦]، يعنى في الأشهر الحرم، تفضيلًا لها؛ لأنَّه لا يجوز الظُّلم في غير الأشهر الحرم»[٢].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: ٥٩]: «قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لِمَهْلَكِهِم﴾، بفتح الميم واللام جعله مصدرًا لهلك يهلَكُ مَهْلَكًا، مثل: طَلَعَ يطْلَع مَطْلَعًا.

وروى حفص عن عاصم: ﴿ لِمَهْلِكِهِم ﴾، بكسر اللام، جعله وقت هلاكهم وموضع هلاكهم...وقرأ الباقون: ﴿لِمُهْلَكِهِم﴾ بضم الميم وفتح اللام، وهو الاختيار؛ لأن المصدر من (أَفْعَلَ) والمكان والزمان يجيء على (مُفْعَل)، كقوله: ﴿أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء:٨٠]، فكذلك أهلكهم الله مُهْلَكًا بمعنى الإهلاك»[٣].

(١) إعراب القراءات ١/ ٤١٠.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٣١٢-٣١٣.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٤٠١-٤٠٢.

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾ [الشُّعراء : ١٩٧]: «قرأ ابن عامر وحده: ﴿أو لم تكن﴾، بالتَّاء، ﴿لهم آيةٌ﴾، بالرَّفع، جعلها اسم تكون، وخبر يكون ﴿أن يعلمه﴾، لأنَّ أن مع الفعل مصدر، والتقدير: أو لم يكن لهم آية علمه بني إسرائيل .... وقرأ الباقون: ﴿أَوَلَمْ يَكُن﴾، بالياء، ﴿ءَايَةً﴾ بالنَّصب، خبر كان، واسم كان ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾، وهو الاختيار، لأنَّ ﴿آية﴾ نكرة، و﴿أن يعلمه﴾ معرفة، وإذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسم (كان) والنكرة خبره، وسيبويه لا يجوِّز ذلك إلا في ضرورة شاعر، نحو قول حسَّان:

كـأنَّ سـلافة مـن بيـت رأس يكـون مزاجَهـا عسـلٌ ومـاءٌ»[1]

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية:٣٢] : «قرأ حمزة وحده: ﴿السَّاعةَ﴾، نصبًا، نسقًا على ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية:٣٢]،وقرأ الباقون بالرَّفع، وهو الاختيار، لأنَّ الكلام قد تمَّ دونه، وهو قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾، لأنَّ الاختيار إذا عطفت بعد خبر (إنَّ) أن ترفع، ولأنَّ المعطوف على الشَّيء يجب أن يكون في معناه، فإذا اختلف المعنى اختير القطع من الأوَّل والاستئناف»[2].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الحجر: ٥٦]: «قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يَقْنِط﴾ بالكسر، وهو الاختيار؛ لأن الماضي منه على (قَنَطَ) بفتح النون، فإذا كان الماضي مفتوحًا لم يجز في المضارع إلا الكسر والضَّم، قَنَطَ يقْنِطُ ويقْنُطُ، وقرأ بذلك أبو حيوة، مثل: عَكَفَ يعْكُفُ ويعْكِفُ، وقد أجمعوا جميعًا على فتح النون من قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾ [الشُّورى:٢٨] ، ولا يجوز فتح الماضي والمستقبل إلا إذا كان فيه حرف من حروف الحلق، نحو: ذَهَبَ يذْهَبُ، وسَخَرَ يسْخَرُ»[3].

---

(١) إعراب القراءات ٢/ ١٣٨ – ١٣٩.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٣١٥.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٣٤٦.

وينبه ابن خالويه إلى أن مراعاة الأشهر لا تعني عدم صحة القليل النَّادر، وفي ذلك يقول في أحد اختياراته عند توجيه ما ورد في (الأرحام) من قول الله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النِّساء:١] : «قرأ حمزة وحده: ﴿والأَرْحَامِ﴾، بالجرِّ...وقرأ الباقون بالنَّصب ...، وزعم البصريون جميعًا أنَّه لحن، قال ابن خالويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس لحنًا عندي، لأنَّ ابن مجاهد حدَّثنا بإسناد يعزوه[١] إلى رسول الله ﷺ أنَّه قرأ: ﴿والأَرْحَامِ﴾، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفًا إلا بأثر، غير أنَّ من أجاز الخفض في ﴿والأَرْحَامِ﴾ أجمع مع من لم يجز أنَّ النَّصب هو الاختيار»[٢].

المطلب الثالث: مراعاة الأصل في الاستعمال اللغوي:

استعمال الكلمة على الأصل أعلى مراتب اللغة؛ وذلك لأنها حينئذ تجمع بين الاطراد في القياس والاستعمال، يقول ابن جني: «وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة»[٣]، وقد راعى ابن خالويه هذا في بعض اختياراته، ومن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [الأنعام:١٦٢]: «قرأ نافع وحده: ﴿وَمَحْيَايْ﴾، ساكنًا، جمع بين ساكنين؛ وإنما صلح لأن الألف حرف لين ... وقرأ الباقون: ﴿ وَمَحْيَايَ﴾، مثل: ﴿ هُدَايَ ﴾ [البقرة:٣٨، وطه:١٢٣] ، وهو الاختيار، ففتح الياء على أصلها لئلا يلتقي ساكنان»[٤].

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر:٢] : «نافع وعاصم: ﴿رُبَمَا﴾، مخفَّفًا، وقرأ الباقون مشدَّدًا، وهما لغتان فصيحتان، غير أن الاختيار التَّشديد لأنَّه الأصل»[٥].

---

(١) في المطبوع: (يعزيه)، بالياء، والأنسب بالواو، من عزا يعزو.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٢٧-١٢٩.

(٣) الخصائص ١/ ٩٧، وينظر: المزهر ١/ ١٨١.

(٤) إعراب القراءات ١/ ١٧٤.

(٥) إعراب القراءات ١/ ٣٣٩.

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ تَعْتَدُّونَهَا ﴾ [الأحزاب: ٤٩] : «روى ابن أبي بزة عن ابن كثير:(تَعْتَدُونَهَا)، خفيفًا، ... وقرأ الباقون: بالتَّشديد، وهو الصَّواب؛ لأن وزنه تفتعلونها، فأدغمت التَّاء في الدَّال، فالتَّشديد من أجل ذلك»[(١)].

المطلب الرابع: مراعاة موافقة اللغة الأفصح:

تتفاوت لغات العرب في الفصاحة لعوامل يذكرها العلماء، وراعى العلماء ذلك التفاوت فقدموا اللغات ذات الخصائص اللغويَّة الفصيحة، وضعفوا استعمالات بعضها، يقول ابن جني: «فأمَّا أن تقلَّ إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًّا فإنَّك تأخذ بأوسعها رواية، وأقواها قياسًا»[(٢)].

وتتنوع الأسس التي سار عليها ابن خالويه على هذا الأساس كما يلي:

أ – مراعاة لغة النَّبي ﷺ:

«أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله ﷺ»[(٣)]، وآية ذلك نزول أفضل الكتب وخاتم الرِّسالات على قلبه بلسان عربي مبين.

نشأ ﷺ في بيئة لغوية متميزة، متأثرًا بلغة قومه ومن تربَّى عندهم عليه الصلاة والسَّلام، وتميز عنهم بما حباه الله تعالى من قدرات جعلته أفصحهم، يقول القلقشندي: «وكانت لغة رسول الله ﷺ التي يتكلم بها على الدَّوام ويخاطب بها الخاص والعام لغة قريش وحاضرة الحجاز، إلا أنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، وجمع إلى سهولة الحاضرة جزالة البادية، فكان يخاطب أهل نجد وتهامة وقبائل اليمن بلغتهم، ويخاطبهم في الكلام الجزل على قدر طبقتهم»[(٤)].

(١) إعراب القراءات ٢/ ٢٠٣.
(٢) الخصائص ٢/ ١٠.
(٣) المزهر ٢/ ٢٠٩.
(٤) صبح الأعشى ٢/ ٢٦٠.

وممَّا يميز ما نقل عنه من استعمالات عن بقية قومه شغف الناس بروايتها والدقة في أدائها؛ لارتباطها بأحكام الدين وشرائعه، وبخاصة ما يكون اللفظ فيه مما يجب مراعاته، كجوامع الكلم التي خص بها عليه الصلاة والسلام، وكأحاديث الأدعية والأذكار.

وحينما يقال في القراءة أنها على لغة النَّبي ﷺ فالمقصود أنها الموافقة للغته التي يتكلم بها عليه الصلاة والسلام؛ وذلك بأن توافق استعمالًا واردًا عنه ﷺ في حديث، أو أن يذكر أن ذلك هو استعماله في كلامه ﷺ، وليس المقصود أنَّ ذلك الوجه في القراءة مروي عنه، لأنَّ جميع ما صح من أوجه القراءة مرويٌّ عنه، ومن ضمنها ما لم يوافق لغته.

وقد راعى ابن خالويه ذلك في بعض اختياراته، فمن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١] : «قرأ ابن كثير وورش عن نافع وحفص عن عاصم: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، بكسر النون والعين، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَعِمَّا هي﴾، بكسر العين وفتح النُّون، وابن عامر كمثل، وقرأ أبو عمرو ونافع في سائر الروايات وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿نِعْمَّا هي﴾، بكسر النُّون وإسكان العين.

وزعم بعض النحويين أنَّه أردأ القراءات؛ لأنَّه جمع بين ساكنين الميم والعين، وليس أحدهما حرف لين.

والاختيار إسكان العين؛ لأن هذه اللفظة رويت عن رسول الله ﷺ أنَّه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**نِعْمَّا بالمال الصَّالح**»، كذا تحفظ هذه اللفظة عن النَّبي، ومتى صحَّ الشيء عن النَّبي ﷺ لم يحل للنَّحوي ولا غيره أن يعترض عليه»[(١)].

(١) إعراب القراءات ١/ ١٠٠- ١٠١.

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾ [البقرة:٢٧٣]: «قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسر السِّين، فمن فتح السِّين ذهب إلى محض العربية أن ما كان ماضيه بالكسر كان مستقبله بالفتح، نحو: قَضِمَ يَقْضَمُ، وعَلِمَ يعْلَمُ، ومن كسر -وهو الاختيار- ذهب إلى أنَّ العرب تفتح الفعل المستقبل إذا كان ماضيه مكسورًا إلا أربعة أحرف فإنَّه جاء على (فَعِل يفْعَل)، نحو: حَسِبَ يحْسَبُ، ونَعِمَ ينْعَمُ، ويَبِسَ يبِسُ، ويَئِسَ يئِسُ، ومع هذا فإنه لغة رسول الله ﷺ»[(١)].

ب - مراعاة لغة قريش:

أفصح العرب قريش، لما هيَّأه الله تعالى لهم من مكانة متأصِّلة في العربيَّة، فهم معدن الفصاحة وأرباب اللغة[(٢)]، يقول ابن خلدون: «ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربيَّة وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأمَّا من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسَّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة فلم تكن لغتهم تامة الملكة؛ بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصِّحة والفساد عند أهل صناعة العربيَّة، والله سبحانه وتعالى أعلم»[(٣)].

وقد راعى ابن خالويه في اختياراته ما نقل عن بعض أفراد قريش، فمن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة:٥٥] : «قرأ عاصم وحمزة ونافع: ﴿شُرْبَ﴾، بالضمِّ، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان، وحكى الكسائي

(١) إعراب القراءات ١/ ١٠٣.

(٢) ينظر: الصَّاحبي ص/ ٣٣، والمزهر ١/ ٢٠٩، ٢٢١.

(٣) مقدمة ابن خلدون ١/ ٥٥٥.

لغة ثالثة: شِرْب، بالكسر...واحتج من فتح بالخبر: «**إنَّها أيَّام أكل وشَرْب وبِعَال**»، يعني أيَّام التَّشريق، والبِعَال المجامعة، هكذا يروى هذا الحرف بالفتح.

وقال من ضمَّ: إن منادي رسول الله عليه السلام نادى إنَّ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّها أيَّام أكل وشُرب وبِعَال**».

قالوا: فاللَّفظ لرسول رسول الله ﷺ، وليس اللفظ[١] للنَّبي عليه السلام فيكون حجَّة.

سمعت ابن مجاهد يقول: «قال ابن جريج: قلت لجعفر بن محمد: إنَّ يحيى بن سعيد الأموي يقرأ: (شَرْب الهيم)، فقال: قد أحسن، أو ما بلغك أنَّ رسول الله بعث بُدَيل بن ورقاء الخزاعي فنادى: «**إنَّها أيَّام أكل وشَرْب وبِعَال**».

وفي غير هذا الحديث أنَّ عليًّا هو الذي نادى بأمر رسول الله ﷺ؛ فإذا كان هكذا فالاختيار الفتح، لأنَّ لفظ عليٍّ ـ كرَّم الله وجهه ـ حُجَّة»[٢].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣] : «قال أبو عبد الله: والاختيار: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، وإن كان حمزة قد قرأ: ﴿حَسَنًا﴾[٣]؛ لأنَّ جعفر بن محمَّد -عليهما السَّلام- سأل رجلًا كيف تقرأ: ﴿وقُولوا للنَّاس حُسْنًا﴾ أو: ﴿حَسَنا﴾[٤]، فقال: ابن سيرين أقرأني: ﴿حَسَنًا﴾[٥]،

---

(١) في المطبوع: (وليست اللفظ)، والأنسب ما أثبت أعلاه، أو يقال: (وليست اللفظة...).

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) المثبت في المطبوع:(حُسْنى)، على (فُعْلَى)، وهو خطأ؛ لأن المروي عن حمزة ما أثبت، ﴿حَسَنًا﴾، وبه قرأ الكسائي ويعقوب، وقراءة: (حُسْنى) مروية عن طلحة بن مصرِّف. ينظر: السَّبعة ص١٦٣، والبحر ١/ ٤٥٣، و تحبير التيسير في القراءات العشر ص٢٩٠.

(٤) المثبت في المطبوع: (حُسْنى)، وهو خطأ، وما أثبته هو الصواب؛ فهو الموافق للمراد، وما ورد في الرواية عند السَّبعة بين هذين الوجهين.

(٥) لم أقف على الوجه المروي عن ابن سيرين، والذي أثبَتَه المحقق في المطبوع: ﴿حُسْنًا﴾، والصَّواب ما أثبته أعلاه؛ إذ هو الموافق للمراد من سياق الرواية.

فقال: أمَّا نحن معشر أهل البيت فنقرأ: ﴿حُسْنًا﴾[1]»[2].

وفي هذا النَّص وقعت أخطاء كثيرة، أشرت إليها في الحاشية، وقد صوَّبتها وفق ما ظهر من مراد ابن خالويه، وما تؤيده الأوجه المرويَّة، حيث أنَّ الذي يظهر من ابن خالويه التعليل لاختياره بما رواه جعفر بن محمَّد رَحِمَهُ اللَّهُ عن آل البيت.

وقد يقال إن مراده مما ذكره عن جعفر بن محمد رَحِمَهُ اللَّهُ تعليل لما قرأ به حمزة.

والجواب: أن ذلك الاحتمال ضعيف، كما يظهر من الأسلوب، وإن سلَّمنا بأنه مقصود ففيه إشارة إلى أن ما يروى عن قريش له مكانة عند ابن خالويه، وإن اختار خلافه؛ لأنَّه استعظم اختيار ما خالف المروي مما يوافق لغتهم أو روايتهم، وذلك بناء على هذا الفهم المرجوح.

وأضيف هنا أنَّه قد يُرْجِع بَعضُ من يطالع مثل ذلك إلى تشيِّع ابن خالويه، وهي تهمة برَّأه منها العلماء والباحثون[3]، وأضيف هنا أنَّه سيأتي استخدام ابن خالويه لمذهب أهل السُّنة ومراعاته أساسًا للاختيار في أحد المواضع، وذلك وإن كان نقلًا عن غيره -كما سيأتي - إلا أنَّ نقله دليل على تأييده.

ج - مراعاة لغة أهل الحجاز:

مما تقدَّم يتضح تميز البيئة اللغوية الحجازيَّة التي ضمت قريش ومن حولهم من العرب، واستمر هذا التَّميز في البوادي إلى عصور لاحقة، وذلك لما سبق وأن أشير إليه من عوامل ساعدت على ذلك.

وقد راعى ابن خالويه ذلك ومنه قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء:٣٥]: «قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم

(١) المثبت في المطبوع:(حُسْنى)، وهو خلاف المقصود كما يظهر، والصَّواب ما أثبته أعلاه.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٨٥.

(٣) ينظر: مقدَّمة محقق إعراب القراءات ص٤٣- ٥٣، وجهود ابن خالويه النحوية ص١٣.

بكسر القاف، وقرأ الباقون بالضَّمِّ، وهم لغتان، غير أن الضَّمَّ أفصح؛ لأنها حجازيَّة»[(١)].

المطلب الخامس: مراعاة توافق الحكم النَّحوي للَّفظين المتشابهين في موضع واحد:

والمقصود بذلك أنَّه قد يرد في اللفظ وجهان كل منهما مقيس نحويًّا، لكن يترجَّح أحدهما لأنَّه مرتبط في السياق باستعمال لفظ مشابه له على ذلك النَّحو، يوضِّح ذلك ما ورد في توجيه قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦، ٣٧]، حيث يقول ابن خالويه: «روى حفص عن عاصم: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، بالنَّصب؛ لأنَّ من العرب من ينصب جواب (لعَلَّ) بالفاء كما ينصب جواب الاستفهام ... وقرأ الباقون بالرفع: ﴿فأَطَّلِعُ﴾، وهو الاختيار، نسق على لعَلِّي أبْلغُ فأطلعُ»[(٢)].

المطلب السادس: اختيار ما سلم من التَّقدير:

من القواعد عند النُّحاة أنَّ ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، وقد طُبِّقت هذا القاعدة في موضع نقله ابن خالويه عن ابن مجاهد، وذلك في توجيه ما ورد في قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف:٩٣]، حيث قال: «قرأ حمزة والكسائي: ﴿يُفْقِهونَ﴾، بضم الياء من أفقه يُفْقِه، وقرأ الباقون : ﴿يَفْقَهُونَ﴾، ومعناه لا يفهمون ... وسمعت ابن مجاهد يقول: الاختيار الفتح؛ لأنَّك إذا ضممت الياء فقد حذفت مفعولًا، والتَّقدير: لا يُفْقِهون أحدًا قولًا»[(٣)].

---

(١) إعراب القراءات ١/ ٣٧٣.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٢٧٠- ٢٧١.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٤١٧- ٤١٨.

المبحث الثَّالث

الاختيار على أساس المعنى

علاقة اللَّفظ والأسلوب بالمعنى تكون من جهتين، الأولى: من جهة المتكلِّم نفسه، حيث يعتبر اختياره للفظ المناسب ومراعاة الأبلغ في المعنى مظهرًا من مظاهر الفصاحة والبلاغة، لذا قيل إن البلاغة مراعاة اللفظ لمقتضى الحال مع فصاحته، وهذا واقع -بلا شك- في جميع نصوص القرآن الكريم، تعالى الله منزله.

والثَّانية: من جهة المخاطب أو السَّامع، حيث يختلف فهم بعض النُّصوص بين أرباب اللغة وعلمائها، وهنا يقع التفاوت بينهم بذكر الحجج التي تؤيد فهمه، والقرآن قد يقع فيه مثل ذلك، بل إن اختلاف أوجه معانيه في بعض المواضع مظهر من مظاهر إعجازه، وقد نص على ذلك المفسِّرون، يقول الإمام الشَّوكاني: «وأيضًا كثيرًا ما يقتصر الصَّحابي ومن بعده من السَّلف على وجه واحد مما يقتضيه النَّظم القرآني باعتبار المعنى اللغوي، ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعاني التي تفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التي تتبين بها دقائق العربيَّة وأسرارها، كعلم المعاني والبيان؛ فإن التَّفسير بذلك هو تفسير باللغة لا تفسير بمحض الرأي المنهي عنه، وقد أخرج سعيد بن منصور في سننه وابن المنذر والبيهقي في كتاب «الرؤية» عن سفيان قال: «ليس في تفسير القرآن اختلاف إنما هو كلام جامع يراد منه هذا وهذا»، وأخرج ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في الحلية عن أبي قلابة قال: قال أبو الدَّرداء: «لا تفقه كلَّ الفقه حتى ترى القرآن وجوهًا»، وأخرج ابن سعد أن عليًّا قال لابن عباس: «اذهب إليهم -يعني الخوارج- ولا تخاصمهم بالقرآن فإنه ذو وجوه ولكن خاصمهم بالسُّنة»، فقال له: «أنا أعلم بكتاب الله منهم، فقال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه»، وأيضًا لا يتيسر في كل تركيب من التَّراكيب القرآنية تفسير ثابت عن السَّلف، بل قد يخلو عن ذلك

كثير من القرآن، ولا اعتبار بما لم يصح كالتَّفسير المنقول بإسناد ضعيف ولا بتفسير من ليس بثقة منهم وإن صح إسناده إليه، وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطَّنت نفسي عليه والمسلك الذي عزمت على سلوكه -إن شاء الله- مع تعرضه للترجيح بين التفاسير»[(١)].

وقد صنَّفت المرجحات التي وردت عند ابن خالويه مراعاة للمعنى في ستَّة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مراعاة أوسع المعاني الذي يشمل غيره:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]: «اتَّفق السَّبعة على ﴿أَمَرْنَا﴾، بالتخفيف وفتح الميم وقصر الألف، وله معنيان، أمرناهم بالطَّاعة فَفَسقوا فيها، وتكون من الكثرة، يقال: أَمَر بنو فلان إذا كثروا ... وإنَّما ذكرت هذا الحرف لأنَّ خارجة روى عن نافع وحمَّاد بن سلمة عن ابن كثير: (آمَرْنا مُتْرَفِيها)، بالمد، على ما فسَّرتُ، وروى ختن ليث عن أبي عمرو: (أَمَّرنا) مترفيها، مثل قراءة أبي عثمان النَّهدي جعله من الإمارة، وحدَّثني ابن مجاهد عن السَّمري عن الفرَّاء قال: قرأ الحسن: (آمِرْنَا مترفيها)، بكسر الميم ومد الألف، وهذه رديئة؛ لأنَّ (فَعِل) لا يتعدَّى عند أكثر النحويين... وحدَّثني أحمد عن علي عن أبي عبيد قال: الاختيار ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، لأنَّ المعاني الثلاثة تشتمل عليه، يكون من الأمر ومن الإمارة ومن الكثرة»[(٢)].

المطلب الثاني: مراعاة أنسب المعاني:

وهذا قد يكون مراعاة للأنسب ومقتضى الحال، نحو قول ابن خالويه في توجيه

(١) فتح القدير ١/ ١٢.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٣٦٥-٣٦٧.

ما ورد في قول الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة:٧٥] : «قرأ حمزة والكسائي: ﴿مَوْقِع﴾، على التَّوحيد، وقرأ الباقون بالجمع، وهو الاختيار؛ لأنَّ مواقع النُّجوم هاهنا يعنى بها نجوم القرآن ونزلها من السَّماء الدنيا على محمَّد ﷺ، وكان ينزل نجومًا» (١).

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [المائدة:٢] : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِن صَدُّوكم﴾، بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح، فمن كسره جعله شرطًا ... والاختيار الفتح لأنَّ الصُّدود وقع من الكفَّار»(٢).

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان:٧٥] : «قرأ ابن كثير ونافع وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿وَيُلَقَّوۡنَ﴾، مشدَّدا، وقرأ الباقون مخفَّفا: ﴿يَلْقَون﴾، بفتح الياء، فمن شدَّد -وهو الاختيار- قال: يُلَقَّون في الجنَّة التَّحيَّة والسَّلام مرَّة بعد مرَّة، فالتَّشديد للتَّكثير»(٣).

ويقول ابن خالويه فيما ورد من قراءات في قول الله تعالى: ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف:١٠، ١٥]: «قرأها نافع: ﴿غَيَابَات﴾ بالجمع، وقرأ الباقون: ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾، على التَّوحيد، وهو الاختيار، لأنهم ألقوه في مكان واحد لا في أمكنة، وجسم واحد لا يشغل مكانين، وشاهدهم أيضًا ما حدثني به أحمد بن عبدان عن علي عن أبي عبيد قال: في حرف أُبَيٍّ: (وأَلقُوه في غَيْبَةِ الجُبِّ)، فهذا شاهد لمن وحَّد»(٤).

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١] : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾، بغير ألف، وكذلك: ﴿إِنَّ الله

(١) إعراب القراءات ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.
(٢) إعراب القراءات ١/ ١٤٢.
(٣) إعراب القراءات ٢/ ١٢٨.
(٤) إعراب القراءات ١/ ٣٠٠-٣٠١.

يدْفَع عن الذين آمنوا﴾ [الحج:٣٨]، وقرأ عاصم في «الحج» بألف وفي «البقرة» بغير ألف، وكذلك حمزة والكسائي بألف في ذلك، وهما مصدران ... والاختيار (دَفْع) بغير ألف؛ لأنَّ الله تعالى هو المنفرد بالدَّفع، و(فَاعَلْتُ) يكون من اثنين»[(١)].

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس:٣٥]: «قرأ حمزة والكسائي: ﴿أمَّن لا يَهْدِي﴾، بإسكان الهاء، خفيفة الدَّال، من هَدَى يهْدِي هداية، وقرأ نافع في رواية ورش وابن كثير وأبو عمرو: ﴿أمَّن لا يهَدِّي﴾ بفتح الهاء وتشديد الدَّال، أرادوا (يَهْتَدِي) ... وهذا هو الصحيح في المعنى؛ لأنَّ الله وبَّخهم لعبادة من لا يحسن التَّنقل من موضع إلى موضع حتَّى يُنقل، ولا يهتدي إلا أن يهدى»[(٢)].

وورد مثل ذلك في مواضع عدة[(٣)].

وقد يكون مراعاة للأنسب من جهة المعنى في لغات العرب واستعمالاتهم[(٤)]، ومن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ [المؤمنون: ٢١]: «قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿نَسْقِيكُم﴾، بفتح النون، وقرأ الباقون بالضَّم، فجعلها بعضهم لغتين، سَقَيْتُ وأَسْقَيْتُ، واحتج بقول الشَّاعر:

سَـقَى قَـوْمي بَنِـي مجـدٍ وأَسْـقَى نُمَـيرًا والقَبَائـلَ مـن هِـلالِ

والاختيار أن يكون (سَقَيْتُ) للشَّفة، و(أَسْقَيْتُ) للأنهار والأنعام، وتقول: دعوت الله أن يَسْقِيَه، وقد بيَّنتُ ذلك في سورة النَّحل بأكثر من هذا[(٥)]»[(٦)].

---

(١) إعراب القراءات ١/ ٩١.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٦٨.

(٣) ينظر: إعراب القراءات ١/ ٩١، ١٣٣، ١٩١، ٢٣٠، ٢٦٨، ٣٨٤، ٢/ ١٢٨.

(٤) ينظر: إعراب القراءات ١/ ٢٧٠، ٣٦١،

(٥) استطرد ابن خالويه في بيان ذلك هناك (إعراب القراءات ١/ ٣٥٧-٣٥٨)، لكنه لم يصرِّح بالاختيار؛ فلذلك نقلت نصه هذا.

(٦) إعراب القراءات ٢/ ٨٨.

المطلب الثالث: مراعاة الأبلغ:

من ذلك قول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى:﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام:١١٩] : «قرأ أهل الكوفة بالضم، وقرأ الباقون بالفتح، فمن فتح الياء جعل الفعل لهم... ومن ضم الياء فتقديره: ليُضِلُّون غيرهم، وكأنَّه أبلغ؛ لأنَّ كل من أضلَّ غيره وكذَّب غيره فقد كَذَب هو وَضَلَّ»(١).

المطلب الرابع: مراعاة معنى يوافق آية أخرى:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [النِّساء: ١٩]: «قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿مُبَيَّنة﴾، بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر، فمن كسر جعل الفاحشة هي التي تُبَيِّنُ على صاحبها، ومن فتح فهو الاختيار؛ لقوله تعالى: ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ ﴾ [آل عمران:١١٨]، فالله المبَيِّن والآيات المبَيَّنَات» (٢).

المطلب الخامس: مراعاة تناسب السِّياق العام للآية أو الآيات:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف:٤٧]: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تُسَيَّرُ﴾، بالتاء لتأنيث الجبال، فعل ما لم يسمَّ فاعله، ولهم حجتان سوى ما ذكرت، أحدهما(٣): قوله: ﴿وسُيِّرت الجبال﴾، والحجة الثَّانية: أنَّ أُبَيًّا قرأ: (وَيَوْمَ سُيِّرت الجِبَالُ)؛ فإذا كان الماضي (سُيِّرت) كان المضارع (تُسَيَّر).

وقرأ الباقون: ﴿نُسَيِّرُ﴾، بالنُّون، فالله تعالى يخبر عن نفسه، ﴿ ٱلْجِبَالَ﴾ نصب

(١) إعراب القراءات ١/ ١٦٨.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٣١.

(٣) هذا هو المثبت في المطبوع، وهذه ظاهرة في الكتاب المطبوع، حيث تجد عدم الترابط والتناسب في الكلام، وكذلك كثرة الأخطاء المطبعية، فالصواب أن يقال: إحداهما.

مفعول بها، وحجتهم: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٧]، فردُّ اللفظة على اللفظة المجاورة لها أحسن من أن يستشهد عليها بغيرها مما بعد منه، وكلتا القراءتين حسنة وبالله التَّوفيق»(١).

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى:﴿ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [آل عمران:٥٧]: «قرأ حفص عن عاصم بالياء، أي الله يوفيِّهم، وقرأ الباقون بالنُّون، وهو الاختيار، ليتصل إخبار الله عن نفسه بعضه ببعض»(٢).

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [طه:٨٧] : «قرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: ﴿ حُمِّلْنَآ﴾، بالضَّم، وقرأ الباقون بالفتح، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿فَقَذَفْنَٰهَا﴾ [طه:٨٧] ، فكذلك حَمَلنا فقذفناه، والأوَّل على ما لم يسم فاعله»(٣).

ولمثل ذلك نظائر كثيرة(٤).

المطلب السادس: مراعاة قراءة غير سبعيَّة في ترجيح معنى دون غيره:

وجه مراعاة القراءة غير السَّبعيَّة هو أنَّها قد تكون أصرح في الدلالة على معنى يوافق أحد الأوجه الواردة عند السَّبعة، وذلك كأن تكون فيها زيادات تؤكد أحد الأوجه التي وردت عند أحد السَّبعة.

ومن ذلك قول ابن خالويه في قول الله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى:١٦]: «قرأ أبو عمرو وحده بالياء ... وقرأ الباقون بالتَّاء، وهو الاختيار؛ لأنَّه في حرف أُبَيٍّ: (بل أنتم تؤثرون الحياة)(٥)، فهذا يؤكد الخطاب، ولم يقل: بل هم

(١) إعراب القراءات ١/ ٣٩٧.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١١٤.

(٣) إعراب القراءات ٢/ ٥٠.

(٤) ينظر المواضع التالية: ١/ ١١٤، ١٣٠، ١٤٨، ١٣٢، ١٦٤، ٢٦٨، ٣٣٦، ٢/ ٥٠، ٣٨٢، ٤٣١.

(٥) وقع خطأ في النَّص المثبت في المطبوع، حيث ورد النَّص كما يلي: «...لأنَّ في حرف أبي بكر: (أنتم تؤثرون =

يؤثرون»[1].

أو قد تكون غير السَّبعيَّة على وجه يتفق صرفيًّا مع ما عليه بعض السَّبعة، فتقويِّها من جهة ذلك التَّوافق والتَّناسب، ومن ذلك قول ابن خالويه فيما ورد من قراءات في قول الله تعالى:﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾[يوسف:١٠،١٥]:«قرأها نافع: ﴿غَيَابَات﴾ بالجمع، وقرأ الباقون: ﴿ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ ، على التَّوحيد، وهو الاختيار، لأنهم ألقوه في مكان واحد لا في أمكنة، وجسم واحد لا يشغل مكانين، وشاهدهم أيضًا ما حدَّثني به أحمد بن عبدان عن عليٍّ عن أبي عُبَيدٍ قال: في حرف أُبَيٍّ: (وأَلقُوه في غَيْبَةِ الجُبِّ)، فهذا شاهد لمن وحَّد»[2]، وقد تقدم نقل هذا النَّص قبل قليل.

ويقول في الأوجه الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [الحديد:١٦]: «قرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿وَمَا نَزَلَ ﴾، مخفَّفًا، وقرأ الباقون : ﴿وَمَا نزَّلَ﴾، مشدَّدًا، وهو الاختيار؛ لأنَّ في حرف عبد الله: (وَمَا أَنْزَلَ)[3]، بألف، فأَنْزَل وَنَزَّل بمعنى، مثل: كَرَّم وأَكْرَم»[4].

= الحياة)، فهذا يؤكد الخطاب ...»، والصَّواب ما أثبته أعلاه، ولم يوثِّق المحقق رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القراءة، وهي مروية عن أبيٍّ كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما في معاني القرآن للفرَّاء ٣/ ٢٥٧، وإعراب القرآن للنحَّاس ٥/ ٢٠٧، وتفسير البغوي ٤/ ٤٧٧. ولعل المحقق -رحمه الله تعالى- توَّهم أن أوَّل لفظه من الآية (بكر)، وهي: (بل)، فأضافها إلى (أبي)، ظنًّا منه أنها كنية.

(١) إعراب القراءات ٢/ ٤٦٧.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٣٠٠-٣٠١.

(٣) وثق هذا المحقق، وأحال إلى معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٤، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٣.

(٤) إعراب القراءات ٢/ ٣٥١.

المبحث الرَّابع

الاختيار مراعاة لرسم المصحف

موافقة القراءة للرَّسم ركن من أركان القراءة الصَّحيحة[١]، ويتميَّز رسم المصحف بمزايا جعلت مراعاته من أسس الاختيار بين أوجه القراءات، ومن تلك المزايا:

١- مراعاته للعرضة الأخيرة لجبريل عليه السلام والنَّبي ﷺ.

٢- أنه وضع وفقًا للغة قريش التي هي أفصح لغات العرب.

٣- أنه من وضع الصَّحابة رضوان الله عليهم، بل وضعه أعلمهم بالقراءة والأوجه فيها، من الذين عاصروا لحظات التَّنزيل، وتلقوا عن أفضل الخلق الذي كان يخصهم بمزيد عناية وحرص ليؤدُّوا كتاب الله تعالى كما أنزل.

٤- أنَّه روعي فيه تعدد الأوجه في القراءات؛ لذا كان أصح القراءات ما احتمله رسم المصحف[٢].

يقول ابن حجر: «وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبًا لسوره كما سيأتي في باب تأليف القرآن، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجًّا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت، فاقتصر على لغة واحدة، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقتصر عليها»[٣].

---

(١) ينظر: بلغة السالك ١/ ٢٨٧- ٢٨٨، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/ ٢٨٩.

(٢) ينظر: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية ١٣/ ٣٩٥، وبلغة السالك ١/ ٢٨٧- ٢٨٨، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/ ٢٨٩.

(٣) فتح الباري ٩/ ٢١، وينظر كذلك: الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٦٦.

ومن أمثلة ما ورد عند ابن خالويه من اختيار على هذا الأساس قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ [البقرة:٢٥٩] : «قرأ حمزة: ﴿لم يَتَسَنَّ﴾، بغير هاء و﴿بِهُدَاهُم اقْتَدِ﴾ [الأنعام:٩٠]...كل ذلك بغير هاء في الوصل، وبإثباتها في الوقف ...وقرأ الباقون بالهاء في الوصل والوقف، فمن وقف عليها بالهاء –وهو الاختيار– قال: هذه هاء السَّكت أتي بها ليبين بها حركة ما قبلها ... وحدَّثني أحمد بن عبدان عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد قال: الاختيار أن يتعمد الرجل للوقف على الهاء؛ ليجتمع له في ذلك موافقة المصحف واللغة الجيدة»[(١)].

ويقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الحج:٢٥]: «قرأ ابن كثير: ﴿البَادِي﴾، بالياء، على أصل الكلمة ... وكان أبو عمرو ونافع يثبتان الياء وصلًا ويحذفانها وقفًا ليكونا قد اتبعا الأصل تارة والمصحف أخرى، وهو الاختيار»[(٢)].

ولذلك نظائر أخرى لم تنقل[(٣)].

(١) إعراب القراءات ١/ ٩٣-٩٤.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٧٥.

(٣) ينظر المواضع التالية: ١/ ٩٤، ١٠٧، ١١١، ٢/ ١٤، ٧٥.

المبحث الخامس
الاختيار مراعاةً للتَّناسب اللَّفظي

من الأسس التي بنيت عليها بعض الاختيارات الواردة مراعاة التناسب اللفظي فقط، دون النظر إلى المعنى، فيختار ما يوافق في اللفظ صياغة معينة تتناسب مع ما في الآية أو الآيات التي وردت فيها، وقد صُنِّف ما يدخل تحت هذا في مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: مراعاة تناسب الألفاظ في الآية صرفيًّا:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥]: «قرأ ابن كثير وحده: ﴿ونُنْزِلُ الملائكةَ﴾، بالنَّصب، و﴿نُنْزِلُ﴾ بنونين، الأولى علم الاستقبال...وقرأ الباقون: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، على مالم يسمَّ فاعله، وهو الاختيار؛ لأنَّ ﴿تَنزِيلًا﴾ لا يكون إلا مصدرًا لنَزَّل، فلو قرأ ابن كثير (ونُنَزِّلُ) بالتَّشديد لوافق ﴿تَنزِيلًا﴾»[(١)].

ويقول في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦]: «قرأ أهل الكوفة: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾، فعلًا ماضيًا، وقرأ الباقون: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ﴾، جعلوه اسم الفاعل، مثل: ضَارِب وفَالِق.

وردُّ (فَاعِل) على (فَاعِل) أحسن من ردِّ (فَعَلَ) على (فَاعِل)»[(٢)].

وقد ورد مثل هذا في غير هذا الموضع[(٣)].

المطلب الثاني: مراعاة تناسب رؤوس الآيات:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] :

(١) إعراب القراءات ٢/ ١٢٠.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٦٥.

(٣) ينظر: إعراب القراءات: ١/ ٦٣-٦٤.

«ابن كثير يخفف كل ما في القرآن، وكذلك: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر:٦][(١)]، وقرأ عاصم وابن عامر بالتَّثقيل، وهما لغتان ... وقرأ الباقون بتخفيف كل ذلك، إلا قوله في «اقتربت»: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾، وهو الاختيار؛ لأنَّ رؤوس الآي في (اقتربت) مثقَّلة، نحو: ﴿عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر:١٦] »[(٢)].

وقد ورد مثل هذا في غير هذا الموضع[(٣)].

(١) ضبطت في المطبوع بضم الكاف، وهو خلاف المقصود.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: إعراب القراءات: ١/ ٤٠٠، ٢/ ٣٠، ٣٣، ٥٤٢.

المبحث السَّادس

مرجحات من جهات أخر

سترد هنا جملة من أسس الاختيار الواردة في الكتاب، جمعتها في موضع واحد للآتي:

١ـ أنها أسس ليس لها ارتباط وثيق بالنَّص اللغوي نحويًّا أو صرفيًّا أو معنويًّا، بل هي أمور خارجة عن ذلك.

٢ـ أنها مرجحات لم يستخدمها ابن خالويه إلا في موضع واحد، وليس لها ارتباط بما سبق حتى تدخل معها.

وتلك الأسس والمرجحات صنَّفتها في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مراعاة اعتقاد أهل السنة:

وهذا اختيار منقول عن أبي عبيد، يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [غافر:٣٧] : «قرأ أهل الكوفة: ﴿وَصُدَّ﴾ ، ردًّا على: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ﴾، وقرأ الباقون : ﴿وَصَدَّ﴾ بالفتح ، قال أبو عبيد: وهو الاختيار؛ لأنَّ فيه حجَّة لأهل السُّنَّة»[(١)] .

والمقصود مذهب أهل السُّنة المخالف للجبريَّة الذين ينفون عن العبد الاختيار في العمل[(٢)].

المطلب الثاني: مراعاة إجماع الفقهاء:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد في قول الله تعالى:﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة:٦] : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم: ﴿وأَرْجُلِكُمْ﴾، بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح.

---

(١) إعراب القراءات ٢/ ٢٧١.

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٠/ ٥١٩، وفتح الباري ١١/ ٥١٢.

قال أبو عبدالله ﷺ: وقد اختلف الفقهاء والنَّحويون في تأويل هذه الآية، فمن نَصَبَ نَسَقَه على: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، وهو الاختيار، بإجماع الكافة عليه ... »[1].

فابن خالويه يقصد بالإجماع إجماع الفقهاء على أنَّ الأَرْجُل مما يغسل في الوضوء، ولا يقصد إجماع القراء؛ حيث لم يقع منهم الإجماع على قراءة الآية على وجه واحد بل اختلفوا فيها وفق ما تقدَّم.

المطلب الثالث: مراعاة تكثير الحروف ليكثر الأجر:

يقول ابن خالويه في توجيه ما ورد من أوجه في ياء المتكلم من قول الله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء:٨٣]، وقوله سبحانه: ﴿أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥]: «أسكنها حمزة وفتحها الباقون، والاختيار الفتح؛ لأنَّك إذا أسكنتها سقطت الياء لالتقاء السَّاكنين، وكلُّ حرف من كتاب الله تعالى يُثاب قارئه عليه عشر حسنات»[2].

(١) إعراب القراءات ١/ ١٤٣.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٧٠.

الفصل الثَّاني

دراسة منهجيَّة لأسس الاختيار الواردة عند ابن خالويه

بعد استعراض أسس الاختيار الواردة عند ابن خالويه أورد هنا هذه الدراسة المنهجية لتلك الأسس، وجعلتها في ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل

منهجه في العرض والأسلوب

توضِّح النُّقاط التَّالية أبرز السِّمات التي لوحظت في أسلوب ابن خالويه في الاختيار وطريقة عرضه، وذلك كما يلي:

١ - لابن خالويه في توجيهاته الواردة في إعراب القراءات ثلاثة مواقف:

أولها الاختيار بين الأوجه الواردة، وهذا ما تناوله هذا البحث، وبيَّن أُسَسَه.

والموقف الثَّاني هو التَّسوية بين الأوجه الواردة، فيَنُصُّ على تساويها نصًّا، وهذا ورد في خمسة مواضع، وعبارته في ذلك أن يقول مثلا: «وهما لغتان فصيحتان»[(١)]، أو يقول: «كلُّ ذلك صواب»[(٢)]، أو يقول: «والوجهان مختاران»[(٣)]، أو يقول: «وكلتا القراءتين حسنة والحمد لله»[(٤)].

أمَّا الموقف الثَّالث فهو الاكتفاء بمجرد التَّوجيه فقط، وهذا هو الأغلب في كتابه.

ويُفَسَّرُ ذلك بأنَّه جعل لاختياراته أسسًا وقواعدَ إن رأى أنَّ الموضع محتمل لها اختار، وإلا اكتفى بالتوجيه فقط.

---

(١) إعراب القراءات ١/ ١٧٢.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٢٦٠.

(٣) إعراب القراءات: ١/ ٢٦٥.

(٤) إعراب القراءات ٢/ ١٣٨، وينظر نحوه في: ١/ ٤٠٥.

وأيضًا هذا هو الأصل والأكثر في أساليب القرآن الكريم، وهو أن تكون متساوية في القوة وإن اختلفت من جهات الرواية واللفظ والمعنى ونحو ذلك.

٢- يعبِّر ابن خالويه عن اختياره بقوله: «والاختيار»، هذا هو الغالب، في أكثر ما نقل من نصوصه فيما تقدَّم.

وقد يعبِّر عن ذلك بقوله: «والأفصح»، ومن ذلك قوله عند توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء:٣٥]: «قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بكسر القاف، وقرأ الباقون بالضَّمِّ، وهم لغتان، غير أن الضَّمَّ أفصح؛ لأنها حجازيَّة»(١).

وقد يعبر عن اختياره بقوله: «وكأنَّه أبلغ» كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام:١١٩] : «قرأ أهل الكوفة بالضم، وقرأ الباقون بالفتح، فمن فتح الياء جعل الفعل لهم... ومن ضم الياء فتقديره: ليُضِلُّون غيرهم، وكأنَّه أبلغ؛ لأن كل من أضلَّ غيره وكذَّب غيره فقد كَذَب هو وَضَلَّ» (٢).

وقد يفهم ذلك من مجرد وصفه بأنه «أحسن»، كما في قول الله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦] : «قرأ أهل الكوفة: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ﴾ ، فعلًا ماضيًا، وقرأ الباقون: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ﴾، جعلوه اسم الفاعل، مثل: ضَارِب وفَالِق، وردُّ (فَاعِل) على (فَاعِل) أحسن من ردِّ (فَعَلَ) على (فَاعِل)» (٣).

وقد يفهم كذلك من وصفه بأنَّه «الأكثر»، ومن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف:٨١] : «قرأ ابن عامر وحده : ﴿رُحُمًا﴾، بضمتين، وكذا عبَّاس ونصر عن أبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿رُحْمًا﴾ ، خفيفًا، وهو

(١) إعراب القراءات ١/ ٣٧٣.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٦٨.

(٣) إعراب القراءات ١/ ١٦٥.

الأكثر في كلامهم، مثل العُمُر والعُمْر، والرُّعْب والرُّعُب»[١].

وقد يصفه بأنَّه «الصَّواب»، كقوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب:٤٩] : «روى ابنُ أَبِي بزَّةَ عن ابن كثير: ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾، خفيفًا، ... وقرأ الباقون: بالتَّشديد، وهو الصَّواب؛ لأن وزنه تفتعلونها، فأدغمت التَّاء في الدَّال، فالتَّشديد من أجل ذلك»[٢].

٣- الغالب في صنيع ابن خالويه أن يعلِّل لاختياره بعلة واحدة، وفي مواضع قليلة علَّل بأكثر من ذلك، ومنه ما تقدَّم من قوله: «قرأها نافع: ﴿غَيَابَات﴾ بالجمع، وقرأ الباقون: ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾، على التَّوحيد، وهو الاختيار، لأنهم ألقوه في مكان واحد لا في أمكنة، وجسم واحد لا يشغل مكانين، وشاهدهم أيضًا ما حدثني به أحمد بن عبدان عن علي عن أبي عبيد قال: في حرف أُبي: (وأَلقُوه في غَيْبَةِ الجُبِّ)، فهذا شاهد لمن وحَّد»[٣].

فاستعمل أساسين أو علتين لاختياره، هما مراعاة أنسب المعاني، ومراعاة قراءة غير سبعيَّة، وقد تقدَّم عرض هذا في الموضعين[٤].

٤ـ الأصل في صحة القراءة عند ابن خالويه صحتها من جهة الرِّواية، أما ما يأتي بعد ذلك من أن أسس فهو للاختيار بين ما صحت روايته، ومعنى ذلك أنه لا يلجأ إلى تلك الأسس إلا بعد أن تصح القراءة من جهة السَّند والرِّواية، وقد كفاه مؤونة ذلك ابن مجاهد في كتاب السَّبعة.

وهو مع اختياراته تلك لا يقدح في مروي صحَّت روايته وإن خالف القياس عند النُّحاة، فهو يحترم المسموع الثابت في اللغة، وهل هناك أدق سماعًا مما ورد في

(١) إعراب القراءات ١/ ٤١٠.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٢٠٣.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٣٠٠-٣٠١.

(٤) ينظر: ص١٢٢، ١٢٦، من هذا البحث.

القراءات السَّبع، يؤكد ذلك قوله عند اختياره وجه النَّصب في(الأرحام):«قرأ حمزة وحده: ﴿والأَرْحَامِ﴾، بالجرِّ... وقرأ الباقون بالنَّصب ...، وزعم البصريون جميعًا أنَّه لحن، قال ابن خالويه رَحِمَهُ اللَّهُ: وليس لحنًا عندي، لأنَّ ابن مجاهد حدَّثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنَّه قرأ: ﴿والأَرْحَامِ﴾، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفًا إلا بأثر، غير أنَّ من أجاز الخفض في (الأَرْحَام) أجمع مع من لم يجز أنَّ النَّصب هو الاختيار»[1].

ويوضح ابن خالويه أنَّ الاختيار لا يعنى تفضيل وجه على آخر في القراءات، بل الغرض اختيار في وجهين صحيحين، وذلك في نصٍّ نقله عن ثعلب ووافقه فيه، حيث يقول في نهاية توجيه لما ورد في إحدى الآيات الكريمات: «وكلُّ ذلك حسنٌ ولله الحمد، وسمعت محمَّد بن أبي هاشم يقول: سمعت ثعلبًا يقول: إذا ورد الحرف عن السَّبعة وقد اختلفوا ثم اخترت، لم أفضِّل بعضًا على بعض، فإذا ورد في الكلام اخترت وفضَّلت»[2].

ولم يخالف هذا المنهج إلا في موضع واحد، وصف فيه ما رواه قالون عن نافع بتسكين العين وتشديد الدَّال في قول الله تعالى: ﴿لَا تَعَدُّواْ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [النِّساء: ١٥٤]، حيث قال: «وروى قالون عن نافع: ﴿لا تَعْدُّوا﴾، بفتح العين وتشديد الدَّال، فجمع بين ساكنين، وهو قبيح جدًّا؛ لأن العرب لا تجمع بين ساكنين إلا ...»[3].

والعجيب من أمر ابن خالويه أنَّه في موضع مماثل لهذا الذي وصفه بالقبح لم يقدح في الجمع بين ساكنين في غير ما هو مغتفر، بل رجَّحه على غيره، وهو ما تقدَّم نقله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، حيث قال: «وقرأ أبو عمرو ونافع في سائر الروايات وعاصم في رواية أبي

(١) إعراب القراءات ١/ ١٢٧-١٢٩.

(٢) إعراب القراءات ٢/ ٢٢١.

(٣) إعراب القراءات ١/ ١٣٩.

بكر: ﴿نِعْمَّا هي﴾، بكسر النُّون وإسكان العين.

وزعم بعض النَّحويين أنَّه أردأ القراءات؛ لأنَّه جمع بين ساكنين الميم والعين، وليس أحدهما حرف لين.

والاختيار إسكان العين؛ لأن هذه اللَّفظة رويت عن رسول الله ﷺ أنَّه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**نِعْمَّا بالمال الصَّالح**»، كذا تحفظ هذه اللفظة عن النَّبي، ومتى صحَّ الشيء عن النَّبي ﷺ لم يحل للنَّحوي ولا غيره أن يعترض عليه»[(١)].

فسبحان من تفرَّد بالكمال، وتعالى عن السَّهو والنِّسيان.

٥ـ قد يتجاوز ابن خالويه القراءات السَّبعية إلى غيرها، فيوردها، ويختار أحد الوجهين مستخدمًا أحد الأسس التي ذكرناها سابقًا[(٢)]، وما اختاره في كل ذلك موافق لما ورد في القراءات السَّبعيَّة، فهو لم يقدِّم قراءة غير سبعية على قراءة سبعية، ولكنه قد يستدل بغير السَّبعية في اختياره لأحد الأوجه الواردة في السَّبعة، وهذا تقدَّمت الإشارة إليه.

(١) إعراب القراءات ١/ ١٠٠ـ١٠١. وتقدَّم هذا في ص/ ٣١، من هذا البحث.

(٢) ينظر نحو هذا في: ٢/ ١١٥، ١٤٢، ٤٦٨، ٤٩٠.

المبحث الثَّاني

منهجه في استخدام تلك الأسس

يبرز أثر المنهجيَّة في التَّعامل مع الأسس إذا اجتمعت أو تواردت في موضع واحد، ومع أنَّ الغالب عند ابن خالويه ذكر أساس واحد فقط في بيان سبب الاختيار والتَّعليل له، إلا أنَّ هناك مواضع ذكر فيها أكثر من أساس، ومن أبرز ما لوحظ في مثل ذلك ما يلي:

١- أقوى المرجحات عند ابن خالويه موافقة لغة النبي ﷺ، وهو ما أشار إليه في النص المنقول عنه في موضعه، ولهذا عدة تعليلات:

أ- أنَّ فيه تقديمًا لدليل السَّماع الذي هو أقوى الأدلة اللغوية.

ب- أنَّ فيه مراعاة لأعلى درجات الفصاحة، المتمثلة فيه ﷺ، فهو أفصح قريش الذين هم أفصح العرب، فهو كما قال عليه السلام: « **فَأَنَا مِن بَنِي هَاشمٍ مِن خِيارٍ إلى خِيَارٍ**»(١).

٢- إذا اجتمع في موضع واحد مراعاة سياق الآية أو مراعاة موافقة آية أخرى فالمقدم عند ابن خالويه مراعاة سياق الآية، من ذلك قوله: في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف:٤٧] : «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تُسَيَّرُ﴾، بالتاء لتأنيث الجبال، فعل ما لم يسمَّ فاعله، ولهم حجتان سوى ما ذكرت، أحدهما(٢): قوله: ﴿وسُيِّرت الجبال﴾، والحجة الثانية: أنَّ أُبيًّا قرأ: (وَيَوْمَ سُيِّرت الجِبَالُ)؛ فإذا كان الماضي (سُيِّرت) كان المضارع (تُسَيَّر).

وقرأ الباقون: ﴿نُسَيِّرُ﴾، بالنون، فالله تعالى يخبر عن نفسه، ﴿ٱلْجِبَالَ﴾ نصب

(١) ينظر المعجم الكبير للطبراني ١٢/ ٤٥٥، والمستدرك على الصحيحين ٤/ ٨٣.

(٢) هذا هو المثبت في المطبوع، وهذه ظاهرة في الكتاب المطبوع، حيث تجد عدم الترابط والتناسب في الكلام، وكذلك كثرة الأخطاء المطبعية، فالصواب أن يقال: إحداهما.

مفعول بها، وحجتهم: ﴿ وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف:٤٧]، فردُّ اللفظة على اللفظة المجاورة لها أحسن من أن يستشهد عليها بغيرها مما بعد منه، وكلتا القراءتين حسنة وبالله التَّوفيق»(١).

٣ـ جعل ابن خالويه موافقة القواعد النحوية والصرفية أولى في التَّرجيح والاختيار من مراعاة ما عليه أكثر القرُّاء السَّبعة، وذلك في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ ﴾ [الحجر:٥٦]: «قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يَقْنِط﴾ بالكسر، وهو الاختيار؛ لأن الماضي منه على (قَنَطَ) بفتح النون، فإذا كان الماضي مفتوحا لم يجز في المضارع إلا الكسر والضَّم، قَنَطَ يقْنِطُ ويقْنُطُ، وقرأ بذلك أبو حيوة، مثل: عَكَفَ يعْكُفُ ويعْكِفُ، وقد أجمعوا جميعا على فتح النون من قوله: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ ﴾ [الشُّورى:٢٨]، ولا يجوز فتح الماضي والمستقبل إلا إذا كان فيه حرف من حروف الحلق، نحو: ذَهَبَ يذْهَبُ، وسَخَرَ يسْخَرُ»(٢).

فأكثر السَّبعة قرأ بفتح النون من المضارع: (يَقْنَط)، وهم ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة، ولم يقرأ بكسرها إلا أبو عمر والكسائي(٣)، ومع ذلك اختار ابن خالويه قراءتهما؛ وذلك لتوافقها مع القياس النَّحوي في صياغة المضارع من (فَعَل) إذا لم يكن حلقي العين.

(١) إعراب القراءات ١/ ٣٩٧.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: السَّبعة ص٣٦٧.

المبحث الثَّالث

تأثر ابن خالويه بغيره في الاختيار وتأثيره

من مظاهر اهتمام ابن خالويه بمسألة الاختيار في الأوجه الواردة في القراءة نقله اختيارات بعض العلماء، ومن أبرز من نقل عنهم من العلماء:

١- أبو عمرو بن العلاء: ونقل عنه الاختيار في موضعين، الأول اختيار التخفيف في ﴿وَكَفَلَهَا﴾، من قول الله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران:٣٧]، وذلك لتناسب الفعل مع ما ورد في: ﴿ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ ﴾ [آل عمران:٤٤]، ولم يقل: يُكَفِّلُ[(١)]، والثَّاني التَّخفيف في الزَّاي من قول الله تعالى: ﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النَّازعات:١٨]؛ وذلك لأنه أنسب للمعنى كما فسَّره[(٢)].

٢- أبو عبيد القاسم بن سلام : وهو أكثر من نقل عنه ابن خالويه، وجميع ما نقله عنه يرويه عن أحمد بن عبدان عن علي بن عبدالعزيز عن أبي عبيد[(٣)]، ومن ذلك ما ذكره في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف:٦٦]، حيث يقول: «قرأ ابن عامر: ﴿رُشُدًا﴾، وقرأ أبو عمرو: ﴿رَشَدًا﴾، وقرأ الباقون: ﴿رُشْدًا﴾ ، بإسكان الشين وضم الرَّاء ... وحدَّثني أحمد عن عليٍّ عن أبي عبيد قال: الاختيار ﴿رَشَدًا﴾ هاهنا؛ لأنها رأس آية، كقوله: في(قل أوحي إلي): ﴿تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ [الجن:١٤] ، ليوافق رؤوس الآي من قبل ومن بعد»[(٤)].

ومع اهتمامه بالمنقول عن أبي عبيد إلا أنه يخالفه أحيانا في الاختيار، ومن ذلك قوله في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مريم:١٩] : «قرأ أبو عمرو وحده: ﴿إِنَّما أَنا رَسُولُ رَبِّكِ لِيَهَبَ لَكِ﴾، بالياء، أي

(١) ينظر: إعراب القراءات ١/ ١١١، وما اختاره أبو عمرو هو المنقول في قراءته، ينظر: السَّبعة ص٢٠٤.

(٢) ينظر: إعراب القراءات ٢/ ٤٣٦.

(٣) ينظر: ١/ ٩٤، ٣٠١، ٣٦٧، ٤٠٠، ٢/ ٦٧، ٢٧١، ٣٥٢، ٤٠٧.

(٤) إعراب القراءات ١/ ٤٠٠.

ليَهَبَ اللهُ لَكِ...ورأيت أبا عبيد قد ضعَّف قراءة أبي عمرو واختياره؛ لخلاف المصحف، قال: ولو جاز لنا تغيير المصحف لجاز لنا في كل ذلك.

قال أبو عبدالله: ليس هذا خلافًا للمصحف؛ لأن حروف المدِّ واللين وذوات الهمز يحوَّل بعضٌ إلى بعضٍ وتلين، ولا يسمى خلافًا .... وإنَّما الخلاف نحو: (كالصُّوف المنفوش)، و﴿كَٱلْعِهْنِ﴾ [القارعة:٥]، و﴿اسْأَل بَنِي إِسْرَائِيل﴾، و: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة:٢١١]، فأمَّا التَّليين فلا يسمَّى خلافًا»[(١)].

وسبب كثرة نقله عن أبي عبيد في الاختيار يعود إلى أنَّ أبا عبيد ممن برزت عنده هذه الظَّاهرة، وقد تناولها الباحثون في أكثر من بحث[(٢)]، وهذا يدل على مدى اهتمام ابن خالويه بأمر الاختيار والتَّأثر بمن اهتم به.

٣ ـ المبرِّد: ونقل عنه اختياره ﴿يُخَادِعونَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩]، ونَقْلُه عنه بالسَّند، حيث قال: «وحدَّثني أبو بكر بن الأعرابي قال: حدَّثنا المبرِّد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: ﴿يَخْدَعون﴾ و﴿يُخَادِعونَ﴾ المعنيان متقاربان، غير أنَّ ﴿يُخَادِعونَ﴾ بالألف الاختيار؛ لتعطف لفظة على شكلها»[(٣)].

٤ـ ابن مجاهد: نقل ابن خالويه عن شيخه ابن مجاهد الاختيار في موضعين، تقدَّم نقلهما، الأوَّل ما ذكره عند توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود:٤٦]،حيث قال: «قرأ الكسائي وحده: ﴿إِنَّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾...وقرأ الباقون: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾... قال ابن مجاهد: والاختيار الرَّفع على قراءة أهل المدينة والحجاز،

(١) إعراب القرآن ٢/ ١٤-١٥.

(٢) ينظر: بحث: جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات وتحقيق اختياره في القراءة، للدكتور أحمد بن فارس السلوم، وبحث: اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات: جمع ودراسة، لجاسم الحاج محمد، وبحث: اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة، د. محمد موسى نصر.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٦٣ - ٦٤.

قال: ولو كان النَّبيُّ ﷺ قد حُفِظَ عنه: ﴿إِنَّه عَمِلَ غيرَ صالحٍ﴾ لكان أهل المدينة أحفظ لها من غيرهم؛ لأنها مهاجر رسول الله ﷺ»[1].

والثَّاني ما ذكره في توجيه ما ورد في قول الله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف:٩٣]، حيث قال: «قرأ حمزة والكسائي: ﴿يُفْقِهونَ﴾، بضم الياء من أفقه يُفْقِه، وقرأ الباقون: ﴿يَفْقَهُونَ﴾ ، ومعناه لا يفهمون ... وسمعت ابن مجاهد يقول: الاختيار الفتح؛ لأنَّك إذا ضممت الياء فقد حذفت مفعولًا، والتَّقدير: لا يُفْقِهون أحدًا قولا»[2].

وواضح أنَّ نقله عن ابن مجاهد بالسَّماع منه مباشر، إذ هو شيخه.

وقد يصف ابن خالويه ما ينقله من اختيار بأنَّه للنَّحويين، ولا ينقله عن عالم بعينه، ومن ذلك ما ورد في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف:٩٤]، حيث قال: «قرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ بالهمز، وقرأ الباقون بغير همز، فقال النَّحويون: هو الاختيار؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف غير مهموز، نحو: طالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت»[3].

ولهذا نظائر[4].

أمَّا مسألة تأثير ابن خالويه في غيره فقد بدا ذلك عند ابن زنجلة في اختياراته، وأغلب ما ذكره من اختيارات إنَّما هي لابن خالويه، وبتعليلاته دون عزو، وأنقل نصًّا من ذلك لبيان مدى التَّطابق في النصوص، وهو ما ورد في توجيهه لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ﴾ [آل عمران:١٧٦]، حيث يقول ابن زنجلة : «قرأ نافع: ﴿ولا يُحْزِنْكَ﴾، بضم الياء في كل القرآن إلا قوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ

(١) إعراب القراءات ١/ ٢٨٣.

(٢) إعراب القراءات ١/ ٤١٧-٤١٨.

(٣) إعراب القراءات ١/ ٤١٨.

(٤) ينظر: ٢/ ١١١، ١١٥، ٢١٥، ٣١٦، ٤٤٩.

﴿ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:١٠٣]، وقرأ الباقون بالفتح، وهما لغتان، يقال: حَزَنَ، وأَحْزَنَ، والاختيار حَزَنَ؛ لقولهم: مَحْزُون، ولا يقال: مُحْزَن»[(١)].

وهذا نصُّ كلام ابن خالويه، حيث يقول: «قرأ نافع وحده: ﴿يُحزِنْك﴾، بضم الياء في كل القرآن، إلا قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾، وقرأ الباقون بفتح ذلك كله، وهما لغتان: حَزَنَ، وأَحْزَنَ، والاختيار حَزَنَ؛ لقولهم: مَحْزُون، ولا يقال: مُحْزَن، تقول: حَزِنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وحَزَنًا»[(٢)].

وواضح مدى التَّطابق في الأسلوب حتَّى كأنه ينقل بالنَّص، وهذا ما ورد في أغلب اختياراته[(٣)].

(١) حجَّة القراءات لابن زنجلة ١٨١.

(٢) إعراب القراءات ١/ ١٢٣.

(٣) ينظر: حجة القراءات ص ٢٠٧، ٢٢١، ٣١٥، ٣٧٧، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ٥٢٥، ٥٣٨، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٦١. ويقارن كل موضع بما يقابله حسب هذا الترتيب في المواضع التالية من إعراب القراءات: ١/ ١٣٥، ١٤١، ٢٣٥، ٣٣٥، ٤٠٢، ٤١٨، ٢/ ٧٥، ٧٧، ١٤٦، ١٦٣، ٤٠٧، ٤٢٠، ٤٧٨.

الخاتمة

أسطِّر في نهاية هذا البحث أهم النَّتائج والتَّوصيات وذلك كالتَّالي:

١- كشف البحث جانبًا من تطبيق النُّحاة واللغويين قواعدهم على القراءات القرآنية، حيث استخدموها أسسًا للاختيار في تلك الأوجه، وفائدة ذلك تعود إلى تأكيد تلك القواعد بما هو ثابت في اللغة سماعًا عن طريق تلك القراءات، وبيان القراءات المتسقة مع الأشهر في اللغة، وهذا هو غرض اختياراتهم وترجيحاتهم.

٢- تعدُّ اختيارات الموجِّهين للقراءات أوسع أشكال الاختيار في القراءات؛ ذلك لأنَّها تعتمد على أسس مختلفة، ولا تقتصرُ على أساس الرِّواية التي يعتمد عليها القُرَّاء.

٣- ابن خالويه من أوائل من اهتم بالتَّوجيه لقراءات السَّبعة، ولم يسبقه لذلك سوى ابن السَّرَّاج صاحب فكرة الاحتجاج للسَّبعة بعد جمع ابن مجاهد لهم في كتابه، وقد بَدَأ ابن السَّرَّاج في ذلك ولكن حالت المنيَّة بينه وبين إكمال ما بدأه، وواصل المسيرة بعده تلميذه أبو علي الفارسي في كتابه الحجة للقرَّاء السَّبعة، موردًا في أوَّل كتابه ما بدأه ابن السَّرَّاج، والفارسي من معاصري ابن خالويه.

وقد تميَّز ابن خالويه بظاهرة الاختيار، ولم يكتف بمجرَّد التوجيه لكل وجه من الأوجه الواردة عن السَّبعة.

٤- الأصل في الوجهين الواردين في القراءة تساويهما عند ابن خالويه، لذلك نجده يكتفي في أغلب المواضع بالتوجيه فقط دون اختيار أو ترجيح وجه على آخر، ومع كثرة اختياراته وكونها ظاهرة بارزة في كتابه مقارنة بغيره، إلا أنها لا تتجاوز ربع المواضع التي وجهها إجمالًا.

وهذا يدل على أنه وضع لاختياراته أسسًا متى ما توافرت لجأ إليها.

٥- مع بروز ظاهرة الاختيار عند ابن خالويه، إلا أنه لا يقدح في الوجه المقابل، ولا

يضعفه لغويًّا، إذ هو ثابت بسماع متصل، فقدَّ أكَّد لنا ابن خالويه أنَّ الاختيار في الأوجه الواردة في قراءات السَّبعة لا يعني تفضيل وجه على آخر، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

٦- أورد ابن خالويه في مواضع كثيرة اختيارات العلماء قبله، وهذا مظهر من مظاهر اهتمامه بشأن الاختيار.

٧- اختيارات العلماء الذين اهتموا بتوجيه القراءات إنما هي بين الأوجه الثابتة في الرواية، ولم يختر أحدهم أو يجز وجهًا لم ترد القراءة به في الرواية.

٨- يوصى بدراسة تلك الاختيارات التي ذكرها ابن خالويه، ومدى صحتها، في دراسة موسَّعة تتناول كلَّ موضع على حدة، فبعض تلك المواضع محل نقاش، ويحتاج إلى الحديث عنها، وتوضيحها، ونقل أقوال العلماء فيها والترجيح بينها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجزل لي بمنِّه وكرمه الأجر، وصلَّى الله وسلَّم على خاتم المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١. **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمَّة التَّفسير والعربيَّة وآثاره في القراءات والنَّحو**، للدكتور عبدالفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ.

٢. **الإتقان في علوم القرآن** ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م ، ط١.

٣. **اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة**، د. محمد موسى نصر، دار الحامد للنشر والتوزيع، عام ١٩٩٩م.

٤. **الاختيار عند القراء مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات**، لأمين بن إدريس فلاته، وهو رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

٥. **الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته**، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، من مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٦. **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطابع المدني بمصر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

٧. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٩هـ.

٨. **الأفعال**، لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٩٣م.

٩. **البحر المحيط** = تفسير البحر المحيط.

١٠. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١١. **بلغة السالك لأقرب المسالك** ، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م ط١.

١٢. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين الذَّهبي، تحقيق: د.عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣. **تحبير التيسير في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق : د.أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، ١٤٢١هـ، ط١.

١٤. **التسهيل لعلوم التنزيل** ، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م ، ط٤.

١٥. **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

١٦. **تفسير البغوي**، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك، دار النشر : دار المعرفة – بيروت .

١٧. **التوجيه النَّحوي والصرفي للقراءات عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة**، للدكتورة سحر راضي ، دار النشر: بلنسية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٨. **توجيهات ابن خالويه الصَّوتية في القراءات القرآنية في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، للباحث: محمود مبارك عبد الله عبيدات، جامعة اليرموك الأردنيَّة.

١٩. **جهود ابن خالويه النَّحوية**، للدكتور إبراهيم بن محمد الإدكاوي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠. **جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات وتحقيق اختياره في القراءة**، للدكتور أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١. **حجَّة القراءات**، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ.

٢٢. **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.

٢٣. **السَّبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.

٢٤. **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٢٥. **الصَّاحبي**، لابن فارس، تحقيق السَّيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيَّة.

٢٦. **صبح الأعشى في كتابة الإنشا**، للقلقشندي: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، تحقيق: عبد القادر زكار، دار النشر: وزارة الثقافة – دمشق – ١٩٨١م.

٢٧. **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣هـ).

٢٨. **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، راجعه: قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٩. **فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير**، للشوكاني، شركة مكتبة مصطفي الحلبي، ط٢، ١٣٨٣هـ.

٣٠. **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية ، ط٢.

٣١. **لسان العرب**، لابن منظور، طبعة مرتبة وفقًا للترتيب الألفبائي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٢. **مجموع الفتاوى** = كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

٣٣. **مراجعة تحقيق إعراب القراءات السَّبع وعللها لابن خالويه**، بحث للدكتور إبراهيم القرشي عثمان، منشور في مجلة عالم الكتب، المجلد ١٩، العدد ٢، شوال ١٤١٨هـ.

٣٤. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٣٥. **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م ، ط١.

٣٦. **المستدرك على الصحيحين** ، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، ط١.

٣٧. **معاني القرآن، للفرَّاء**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، دار السرور، بيروت، لبنان.

٣٨. **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ ، ط٢ .

٣٩. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ هـ، ط١.

٤٠. **مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة**، للدكتور محمد الحبيب العلاني، جامعة الزيتونة، تونس.

٤١. **مقدمة ابن خلدون** ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار القلم ، بيروت، ١٩٨٤م، ط٥.

٤٢. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، لبنان، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م ، ط١.

٤٣. **منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها**، للباحث محمد سالم الملاحمة، جامعة مؤتة، عام ٢٠٠٧م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٩٣
المقدِّمة	٩٤
الفصل الأوَّل	١٠٣
تصنيف وعرض أسس الاختيار الواردة في إعراب القراءات	
المبحث الأوَّل: الاختيار على أساس الرِّواية	١٠٣
المبحث الثَّاني: الاختيار مراعاةً لقواعد اللُّغة والنَّحو والصَّرف	١٠٧
المبحث الثَّالث: الاختيار على أساس المعنى	١٢٠
المبحث الرَّابع: الاختيار مراعاة لرسم المصحف	١٢٧
المبحث الخامس: الاختيار مراعاةً للتَّناسب اللَّفظي	١٢٩
المبحث السَّادس: مرجحات من جهات أخر	١٣١
الفصل الثَّاني	١٣٣
دراسة منهجيَّة لأسس الاختيار الواردة عند ابن خالويه	
المبحث الأوَّل: منهجه في العرض والأسلوب	١٣٣
المبحث الثَّاني: منهجه في استخدام تلك الأسس	١٣٨
المبحث الثَّالث: تأثر ابن خالويه بغيره في الاختيار وتأثيره	١٤٠
الخاتمة	١٤٤
قائمة المصادر والمراجع	١٤٦
فهرس الموضوعات	١٥٠